تقييم نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الإلكترونية دراسة على البنوك التجارية الكويتية

Evaluating Of Internal Control System On Electronic Data Processing At Kuwaiti Commercial Banks

إعداد

موسى فايز الرشيدي

إشراف

الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

2009

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا **موسى فايز الرشيدي** أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم : موسى فايز الرشيدي

التوقيع:

التاريخ: **2009/5/31**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب: **موسى فايز الرشيدي** بتاريخ: 2009/2/21

وعنوانها: " تقييم نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الالكترونية دراسة على البنوك التجارية الكويتية".

وقد أجيزت بتاريخ: 2009/5/31

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد عبدالفتاح عشماوي	رئيساً	.....
الأستاذ الدكتور نبيل بشير الحلبي	عضواً ومشرفاً	31/05/09 .....
الدكتور ميشيل سعيد سويدان	عضوا	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

الى

والدي (طيب الله ثراه)

ووالدتي

وأخواني وأخواتي

والى جميع من ساندني في مسيرتي العلمية

أقدم جهدي المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر

الى دولة الكويت

والى المملكة الأردنية الهاشمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الإهداء ..... د
الملخص ..... ز
Abstract ..... ط
الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1
مقدمة 1
مشكلة الدراسة 2
أهمية الدراسة: 3
أهداف الدراسة 3
نموذج الدراسة 4
التعريفات المفاهيمية 5
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة 7
المبحث الأول: نظم الرقابة الداخلية 7
المبحث الثاني: نظم الرقابة على معالجة البيانات (رقابة التشغيل إلكترونياً) 27
الدراسات السابقة 46
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات 61
مقدمة 61
مجتمع وعينة الدراسة: 61
مصادر جمع البيانات 62
أداة الدراسة 62
الفصل الرابع مناقشة أسئلة المقابلة 63
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 71
الإطارالمقترح من قبل الباحث 72
ملخص النتائج 73
التوصيات: 73
المراجع 74
أولاً: المراجع العربية 74
ثانياً: المراجع الأجنبية 78
ملحق الدراسة 80

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقييم نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الالكترونية دراسة على البنوك التجارية الكويتية

إعداد

موسى فايز الرشيدي

إشراف

الأستاذ الدكتور نبيل بشير الحلبي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم نظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الإلكترونية، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص نظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية.

تكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين في البنوك التجارية الكويتية العاملة في الكويت سواء تعود ملكيتها إلى كويتيين أم إلى أجانب، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث بإجراء حصر شامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين ليبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (83).

اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة كأداة لجمع البيانات الضرورية المرتبطة بعينة الدراسة، حيث تم وضع أسئلة للمقابلة وتم التأكد من دلالات صدق وثبات هذه الأسئلة من خلال عرضها على محكمين مختصين.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود تقييم دوري لنظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الإلكترونية.
2. عدم كفاية الإجراءات الرقابية والتشغيلية في البنوك التجارية.
3. عدم وجود فلسفة واضحة للإدارة في نموذجها التشغيلي لتشغيل البيانات الإلكترونية.
4. وجود أثر لقواعد البيانات على نظام المحاسبة وأنظمة الرقابة الداخلية.
5. وجود مخاطر عدة من خلال التشغيل الإلكتروني للبيانات في البنوك التجارية الكويتية وعلى الإدارة أخذ الاحتياطات الإدارية اللازمة.
6. وجود أهميه لخرائط تدفق المعلومات، لعدد من المزايا مثل: سرعة الإنجاز، دقة النتائج "المخرجات" وعدد من العيوب مثل: التركيز على المعلومات المالية فقط، بطء اكتشاف حالات التلاعب والاختلاس، وتعد خرائط تدفق المعلومات ضرورية في ظل بيئة التشغيل الإلكترونية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

7. وجود العـديـد من مزايـا وعيوب نظم الرقـابة الداخلية على تشـــغيل البيانات إلكترونياً في البنوك التجارية الكويتية.

وعلى ضوء هذه النتائج توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1. ضرورة تفعيـل وكفـاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لنظم تشـــغيل البيانات الإلكترونية في جميع المنظمات لما لها من أهمية وفائدة.
2. التركيز في مجالات نظم الرقابة الداخلية على نظم وكفاءة وفاعلية نظم تشـغيل البيانات الإلكترونية على كل من:

أ- المدخلات (المستندات).

ب- المخرجات (التقارير المالية).

ج- عمليات التشغيل (دورة العمل المستندي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Evaluating OF Internal Control System on Electronic Data Processing at Kuwaiti Commercial Banks

Prepared by

Mousa Fayez Al-Reshedi

Supervised by

Nabeel Basheer Al-Halabi

Abstract

This study aimed to recognize the assessment of the internal controlling system operation for the e-data, and it aimed to recognize statistics of the internal Control System Operation for the e-data in Kuwaiti Commercial banks.

The study population consisted of the entire auditors working at Kuwaiti commercial banks in Kuwait, whether the owners of the banks are Kuwaitis or foreigners, and because the population was small the study decided to take all as a sample. So the sample was of 83 people.

The study depended on an interview method in collecting the necessary data:

The researcher prepared interview questions and the questions credibility and reliability were verified by a group of refrees

The study reached the following results:

1. There is periodic internal control systems assessment for the operation of e-data.
2. The regulatory and operational procedures in commercial banks is not enough.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

3. There is no clear management philosophy on the operation model to operate the e-data.
4. There is a statistical significant of database on the accounting system and the internal control system.
5. There are many risks through the electronic operation of data in the Kuwaiti commercial banks and the head office must take the needed Precautions.
6. There is a significant importance of the information flow maps, for many advantages such as: accomplished speed, result accuracy. on the other hand there is some disadvantages such as. focusing on the financial information only, and not fast enough in discovering the embezzlement. The information flow maps are necessary for the electronic operation.
7. There are many advantages and disadvantages in the internal controlling system on operating e-data in the Kuwaiti commercial banks.

According to these results this study recommended the followings:

- Banks have to activate the internal controlling system to operate the e-data on all organizations according to its importance.
- In the internal controlling system Banks have to focus on the efficiency and activity of e-data operation system especially on:
  a- The input (documents).
  b- Output (financial reports).
  c- Operations (Work Session documentary).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعتبر الرقابة إحدى وظائف الإدارة، وهي مهمة وضرورية لأي نشاط اقتصادي، لأنها تسهم في تدعيم وتنفيذ السياسات والأهداف والخطط والبرامج في المنظمات (خصاونة، 2006: 34). ففي المنشأة الفردية نجد سهولة قيام صاحب المنشأة بالإشراف والرقابة على العمل داخل منشأة بنفسه، ولكن الحال يختلف عندما تنمو الوحدة وتتعدد أقسامها، مما يصعب على الإدارة القيام بوظيفة الرقابة المباشرة، عندئذ تتنازل الإدارة عن بعض اختصاصاتها إلى إحدى وحداتها متمثلة بنظم الرقابة الداخلية لوضع مجموعة من القواعد والإجراءات لغرض الإشراف على كافة الأعمال بالشكل الذي يمنع الانحرافات وتحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية في مستوى الأداء الفني والإداري. (خصاونة، 2006: 35).

ومن المجالات الهامة والحديثة في مجال نظم الرقابة الداخلية، تتم ممارسة نظم الرقابة الداخلية في بيئة تشغيل البيانات إلكترونياً. (القباني، 2008: 1). حيث أثّر دخول الحاسب الإلكتروني وما تلاه من نظم وقواعد البيانات والشبكات وغيرها من المفاهيم الحديثة على نظم الرقابة الداخلية بشكل مباشر، حيث تعتمد نظم الرقابة الداخلية على فحص الدفاتر والمستندات الورقية التي تراها العين، أما تدقيق النظم التي تقوم على استخدام الوسائل المغناطيسية فلا يتوفر فيها الدليل الورقي كما أنها غير مرئية مما يؤدي إلى صعوبة فحص نظام الرقابة الداخلية في المنشأة وبناء عملية المراجعة على أساس نتائج فحص هيكل الرقابة الداخلية، ونتيجة لذلك ظهرت مشاكل عديدة عند مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونياً مما أدى إلى ضرورة وضع منهجية وأسس تقييم نظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الداخلية (القباني، 2008: 2).

يرى (جمعة، 2008: 298) أن تكنولوجيا المعلومات توفر وبشكل عام منافع محتملة لكفاءة وفاعلية وتقييم نظم الرقابة الداخلية للمنشأة لأنها تساعد على ما يلي:

- التطبيق بشكل متسق لقواعد عمل محددة سلفاً وأداء حسابات معقدة عند معالجة كميات كبيرة من المعاملات أو البيانات.
- تعزيز استمرارية وتوفر ودقة المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تسهيل التحليل الإضافي للمعلومات.
- زيادة القدرة على متابعة المنشأة وسياستها وإجراءاتها.
- تقليل المخاطرة بأن الرقابة سيتم تفاديها.
- زيادة القدرة على تحقيق الفصل الفعال للمهام من خلال تنفيذ عناصر رقابة أمن في التطبيقات وقواعد البيانات والأنظمة التشغيلية.

وتعد المعالجة الإلكترونية للبيانات التشغيلية طرقاً حديثة، حيث أخذت تؤثر في نظم المعلومات المحاسبية عموماً الرقابة الداخلية على وجه الخصوص وذلك من أجل إيجاد بيئة مناسبة للمعالجة الإلكترونية للبيانات التشغيلية تتوافر فيها ضوابط نظم الرقابة الداخلية الملائمة. ومن هنا جاء هدف هذه الدراسة والمتمثل بتحديد واقع نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الإلكترونية وتقييمها في البنوك التجارية الكويتية.

مشكلة الدراسة

يعتبر تقييم نظم الرقابة الداخلية من أهم الإجراءات قبل البدء في إتمام اختباري التحقق من جميع الأرصدة ومن صدق القوائم المالية. وتتأثر نظم الرقابة الداخلية بالبيئة المحيطة من حيث البيئة اليدوية أو البيئة الإلكترونية. ويركز البحث الحالي على مدى تأثير تقييم نظم الرقابة الداخلية على التطبيق العملي في بيئة تشغيل البيانات إلكترونياً، وبالشكل الذي يكشف عن مدى تأثر تقييم نظم الرقابة الداخلية في نظم التشغيل الإلكترونية على إجراءات عملية المراجعة الداخلية في البنوك الكويتية.

تركز مشكلة الدراسة على تحديد أهم معايير تقييم نظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات إلكترونياً، مع اختبار هذه الإجراءات في البنوك التجارية الكويتية للتأكد من إمكانية تطبيقها في المجالات العملية الإلكترونية.

وفي ضوء ما تقدم تبرز مشكلة الدراسة الحالية في ضرورة تحديد معايير تقييم لنظم الرقابة الداخلية وعلاقتها بنظم تشغيل البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية.

عناصر مشكلة الدراسة

يمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل هناك ضرورة لتوافر إجراءات لتقييم نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية لتحقيق الكفاءة التشغيلية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. ما هي إجراءات تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها على تشـــغيل البيانات الإلكترونية وفعاليتها في البنوك التجارية الكويتية؟
3. هل يوجد هناك أثر لإجراءات نظم الرقابة الداخلية المستخدمة على تشغيل البيانات الإلكترونية بما يحقق الكفاءة والفاعلية للرقابة الداخلية على المدخلات للعمليات في البنوك التجارية الكويتية؟
4. هل تحقق نظم الرقابة الداخلية المستخدمة على نظم تشغيل البيانات الإلكترونية إجراءات فعاله لنظم الرقابة الداخلية على معالجة البيانات (التشغيل) للعمليات في البنوك التجارية الكويتية؟
5. هـل تحقق نظم الرقـابـة الداخلية المســـتخدمة على نظم تشـــغيل البيانات الالكترونية فعالية في إجراءات نظم الرقـابـة الـداخليـة على المخرجـات للعمليـات في البنوك التجارية الكويتية بما يحقق الكفاءة التشغيلية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهميـة الـدراســـة من حيث حداثة الموضـــوع الذي تبحثه وهو التعرف على تقييم نظم الرقابة الداخلية لتشـغيل البيانات الإلكترونية، حيث يعد هذا الموضـوعات من الموضـوعات الحديثة في مجال البنوك التجارية.

كما تنبع أهمية الدراسـة من أهمية النتائج التي سـيتم الحصـول عليها في الدراسـة حيث تعد نظم الرقـابـة الـداخليـة في بيئـة تشـــغيـل البيانات إلكترونياً من المجالات الهامة في مجال نظم الرقابة الـداخليـة، حيـث أر دخول الحـاســـب الإلكتروني على المفاهيم الحديثة لنظم الرقابة الداخلية. وتتمثل أهمية الدراسة من ناحية عملية حيث يؤمل أن تستفيد من نتائجها الفئات التالية:

1. مـدققي الحســـابـات من خلال التعرف على أحـد مفـاهيم نظم الرقابة الداخلية في بيئة تشـــغيل البيانات إلكترونياً.
2. البنوك التجارية من خلال تفعيل نظم الرقابة الداخلية في بيئة التشغيل الإلكترونية.

الباحثين، حيث يمكن أن تعد هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى مستقبلية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد إجراءات تقييم نظم الرقابة الداخلية الملائمة لتشغيل البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. بيـان العلاقـة بين نظم تشـــغيـل البيـانات الإلكترونية والإجراءات الرقابية على المدخلات في البنوك التجارية في دولة الكويت.
3. بيـان العلاقـة بين نظم تشـــغيـل البيـانـات إلكترونيـاً وإجراءات نظم الرقابة الداخلية على معالجة البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية.
4. بيان العلاقة بين نظم تشـــغيل البيانات الإلكترونية وإجراءات نظم الرقابة الداخلية على المخرجات الخاصة بالعمليات المصرفية في البنوك التجارية الكويتية.
5. تقديم إطار مقترح يسـاعد الإدارة في بيان مزايا وعيوب إجراءات نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات إلكترونياً في البنوك التجارية الكويتية.

نموذج الدراسة

من خلال إطلاع الباحث على الدراسـات السـابقة وعلى عنوان الدراسـة ومشـكلتها تم تصميم نموذج الدراسة التالي:

الشكل (1)

نموذج الدراسة

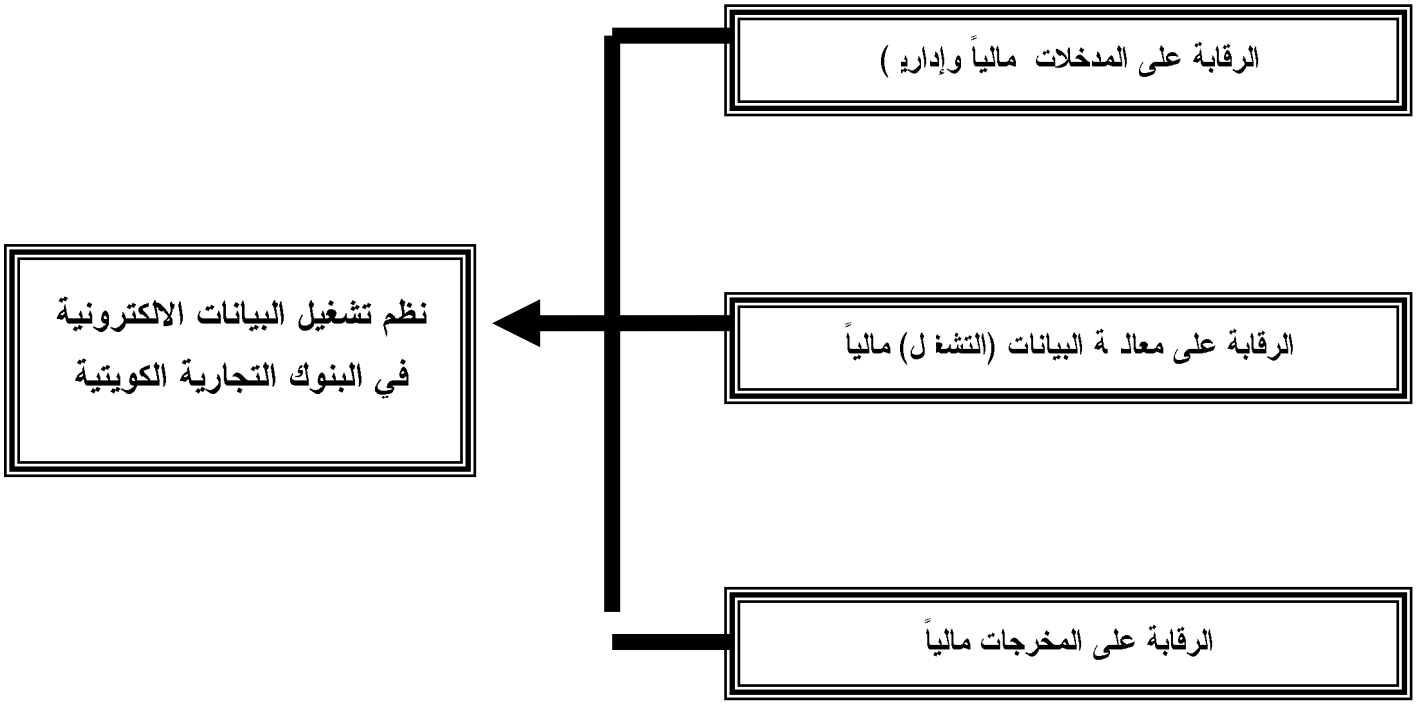

المصدر: بتصرف من الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريفات المفاهيمية

1- نظم تشغيل البيانات الإلكترونية: هي عملية منظمة وموضوعية للحصول على أدلة الإثبات الخاصة بمزاعم الإدارة، وتقييمها تقييماً موضوعياً، كما في تقييم كل من نظم الرقابة الداخلية والبيانات وأمن المعلومات في جميع مراحل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني من ملفات تتعلق بالمدخلات والتشغيل والمخرجات، ثم تحديد مدى توافق تطبيق هذه النظم مع المعايير الدولية، وتوصيل النتائج إلى المستخدمين الذين يهمهم الأمر(القباني، 2008: 7).

2- نظم الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات الإلكترونية: هي عملية منظمة، الهدف منها الحصول على أدلة الإثبات سواء الأدلة الورقية أو الإلكترونية في ضوء مزاعم الإدارة. كما أن التدقيق يعطي تأكيداً مناسباً بأن القوائم المالية خالية من التحريفات وفقاً للأهمية النسبية (جمعة، 2008: 290). وتنحصر مسئولية المدقق الداخلي في البحث عن التحريفات التي تتسم بالأهمية النسبية وليس التحريفات البسيطة التي لا تؤثر على قرارات المستخدمين. ومن الإجراءات التي تستخدم في جمع الأدلة تقييم الرقابة الداخلية والبيانات وأمن المعلومات في جميع مراحل نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وبعد جمع هذه الأدلة يتم تحديد مدى تطابق مزاعم الإدارة مع المعايير والمبادئ والقواعد المحاسبية، وفي نهاية عملية التدقيق الداخلي يتم إعداد التقرير لتوصيل نتائج عملية التدقيق إلى المستخدمين الذين يهمهم الأمر (جمعة، 2008: 291). وستقوم هذه الدراسة بتحليل ومناقشة عناصر وأدوات الرقابة الداخلية للبنوك الكويتية في القسم العملي.

3- نظم الرقابة الداخلية على المدخلات: ويقصد بها الرقابة والتدقيق على مدخلات العمليات البنكية مثل: الشيكات والنقد والكمبيالات وطلبات التسهيلات والقروض وإصدار الكفالات والاعتمادات المستندية والعملات الأجنبية، وجميع هذه العمليات يتم إدخالها إلى الحاسب ومعالجتها من خلال النظام الموضوع من أجلها، حيث تبدأ وسائل الإدخال عن طريق لوحة المفاتيح ومجموعة من الأجهزة التي تستخدمها جميع البنوك التجارية الكويتية حالياً تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي حيث يتم ترميز كافة الشيكات المصدرة من البنوك لتسهيل عمليات المقاصة. حيث أنشأ البنك نظام المقاصة الآلية -قارئ الشيكات-، بالإضافة إلى وجود القارئات والماسحات الرقمية، حيث تتعامل مع البيانات المكونة من الحروف والأرقام أو الرموز الخاصة كمدخلات، حيث يرفض الحاسب إدخال بيانات رقمية في حقل حرفي. (جمعة، 2008: 294).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- نظم الرقابة الداخلية على معالجة البيانات (التشغيل): وهي الرقابة على التشغيل ومعالجة البيانات والتي تعتبر من أهم أنواع الرقابة على الحاسوب، وبدون هذا النوع من الرقابة فإن البنك يتعرض لخسائر نتيجة للتشغيل غير الصحيح، وصعوبة اكتشاف الفشل والانحرافات (التميمي، 2004: 141). ولهذا يجب التأكد من أن إجراءات التشغيل الموضوعة من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة كاملة والتأكد من أن المعلومات التي تم تشغيلها صحيحة،و سجلت في الوقت المناسب، كاملة، ومخولة من قبل سلطة لها حق التخويل سواء بأرقام سرية للدخول إلى الحاسوب أو أحدى مراحل العملية المصرفية (التميمي، 2004: 142).

5- نظم الرقابة الداخلية على المخرجات: الرقابة على المخرجات تمثل دقة ومعقولية المعلومات التي يتم تشغيلها، وكذلك تشمل الحفاظ على سرية المعلومات وعدم توزيعها إلا على المسؤولين والمخولين باستلامها. (خصاونة، 2006: 94). وعادة ما تكون الأخطاء في المخرجات نتيجة منطقية للأخطاء أو الانحرافات في مرحلتي المدخلات والتشغيل، أما اكتشافها فيمكن من خلال عدد المستندات حيث يهدف هذا الإجراء إلى جمع عدد المستندات أو العمليات التي تم تشغيلها في كل مجموعة، ومن ثم مقارنة هذا الجمع مع عدد المستندات المثبتة بكشف ضبط المستندات المرسلة للتشغيل، الكمبيالات والقروض وإصدار الكفالات والاعتمادات، العمليات الخاصة بالفرع يتم توقيعها من قبل رئيس القسم المختص بعد تدقيقها من موظف آخر، وتحول إلى قسم المحاسبة لتدقيقها مع اليومية المطبوعة، ثم تحفظ في حافظات خاصة أو أحياناً يتم تحويلها إلى قسم المحاسبة في الإدارة لتدقيقها ثم حفظها في مستودعات خاصة. وهذه تشمل الأستاذ العام والمساعد، والميزانية وكشوف عن التجاوزات وغيرها من الكشوفات الرقابية، حيث تدقق وتوقع من المسؤولين وتحفظ في حافظات خاصة لدى قسم المحاسبة. (خصاونة، 2006: 95).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الإطار النظري المتعلق بموضوع الدراسة، حيث تمت الاستعانة بالكتب والرسائل والأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة، إضافة إلى استعراض الدراسات السابقة، وذلك باستعراض دراسات عربية وأخرى أجنبية.

أولاً: الإطار النظري

المبحث الأول: نظم الرقابة الداخلية

تمهيد

إن نظم الرقابة الداخلية في أية منشأة هي الدعامة الأساسية للتأكد من تنفيذ الخطط وتطبيق الأنظمة والسياسات وتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، وهي مقومات أساسية لوجودها من قبل القائمين على وظائف وسياسات وإجراءات داخل المنظمة. ولقد كان للتطورات المتلاحقة لمهنة مدقق الحسابات الخارجي الأثر الكبير في تطوير مفهوم نظم الرقابة الداخلية (شحاته، 2004: 36).

فقد أشار معيار العمل الميداني الثاني من معايير التدقيق الدولية إلى ضرورة تقييم المدقق الخارجي لنظام الرقابة الداخلية فنص على ما يلي: "يجب القيام بدراسة واقعية وإجراء تقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية المعمول به ليكون أساساً للاعتماد عليه أثناء القيام بمهمة التدقيق، وليجري على ضوئه تحديد نطاق الفحوصات التي يجب أن تقتصر عليها أعمال التدقيق" (American Institute of Certified Public Accountants, 2004, P. 27).

كما ظهرت عوامل عديدة أدت إلى تطورات متلاحقة على نظم الرقابة الداخلية واتساع نطاقها، منها: (فاضل، 2007):

1. الفصل بين ملكية الشركة وإدارتها: إن ظهور الشركات المساهمة جعل المسؤولية الأساسية عن حماية أصول الوحدة، ومنع اكتشاف الأخطاء والغش، تقع على عاتق الإدارة، مما دفعها إلى الاهتمام بوضع نظام فعال للرقابة الداخلية لرفع مسؤولية الإهمال أو التقصير عن نفسها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. حاجة الإدارة والأطراف الأخرى إلى بيانات محاسبية دقيقة وموثوق بها، يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.

3. صدور العديد من القوانين التي تجبر الشركات العامة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ بنظام رقابة داخلية فعال، والتقرير في القوائم السنوية عن فاعلية هذا النظام، بسبب الاختلاسات وإفلاس بعض الشركات الكبيرة (القصاص، 2005: 42).

أهمية إجراءات نظم الرقابة الداخلية

تخضع الأنظمة الاقتصادية للعديد من إجراءات الرقابة الداخلية، ينشأ بعضها خارج المشروع ويشار إليها على أنها إجراءات رقابية خارجية (External Control Procedures)، وينشأ البعض الآخر داخل المشروع، ويشار إليها على أنها إجراءات رقابة داخلية (Internal Control Procedures) والشكل التالي يوضح العلاقة بين عناصر إجراءات الرقابة الداخلية والخارجية وأهميتها للمنظمات:

الشكل (2)

إجراءات الرقابة

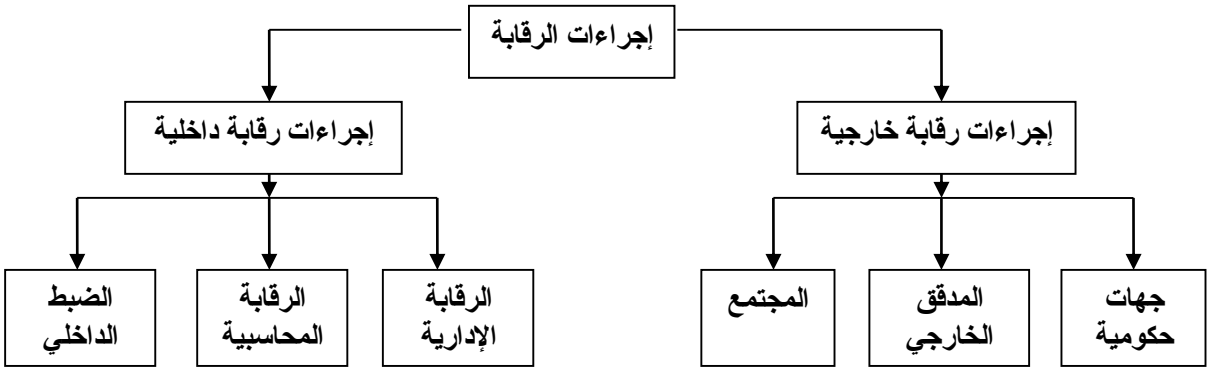

Hinson, Gary, "**Frequently Asked Questions about Computer Auditing**", isect Ltd, Holmbury St. Mary Surrey RH5 6 LQ, ENGLAND, June, 2004.

وتعتبر نظم الرقابة الداخلية وليدة إحساس الإدارة بالمخاطر، حيث كان الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية نتيجة للتطورات التالية: (Hinson, 2004)

1. انفصال الإدارة عن الملاك والاعتماد على مديرين مهنيين في إدارة أعمال المنشأة وحاجة أصحاب المنشأة إلى بيانات موثوقة للتحقق من المحافظة على الأموال، وكفاءة إداراتها.

2. تشعب البنى نتيجة النمو المستمر في حجم المنشآت وتشعب البنى التنظيمية وتعقدها وتحول الإدارة إلى الإجراءات غير المباشرة (كالتقارير الإدارية وغيرها من وسائل الاتصال في متابعة سير النشاط داخل المنشأة) (أحمد، 2003: 312-315).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. تعدد إجراءات نظم الرقابة الخارجية استجابة للمتطلبات قد تكون قانونية أو نظامية أو مهنية في محيط البيئة الاجتماعية التي تعمل فيها المنشأة (لطفي، 2005: 8). فالجهات الحكومية بحاجة إلى مجموعة من البيانات الدقيقة والدورية لمتابعة سير نشاط هذه المنشآت وآثارها في المجتمع مثل القائمين على خطط التنمية، وتحمل جزء عادل من أعباء المجتمع في صورة متطلبات السلطة الضريبية، والإسهام في حماية البيئة. وبالإضافة إلى الجهات الحكومية هناك مجموعة من القوانين والإجراءات التي تصدرها الجهات المهنية التي تنظم عمل المنشأة مثل مجموعة من المتطلبات المهنية المحاسبية. (لطفي، 2005: 10).
4. اللجوء إلى التدقيق الانتقادي الذي يقوم على أساس الاختبارات والعينات وظهور الحاجة إلى تدعيم نظم الرقابة الداخلية وتحسينها حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المختلفة (لطفي، 2005: 12-14).

مفهوم نظم الرقابة الداخلية ومراحلها

إن مفهوم نظم الرقابة الداخلية مفهوم متجدد وقابل للتغير حيث يتأثر بتطور العلوم والمفاهيم ذات العلاقة مثل علم الإدارة والاقتصاد، ويتأثر كذلك بالظروف الاقتصادية والاجتماعية. (لطفي، 2005: 16-18) وقد تطور مفهوم الرقابة الداخلية تبعاً لاتساع حجم المنشآت وتشعب عملياتها، وبتتابع التطورات المهمة التي حدثت على مفهوم نظم الرقابة الداخلية.

أهداف نظم الرقابة الداخلية

إن هدف نظام الرقابة الداخلية هو الحصول على تأكيد معقول بإمكانية تحقيق أهداف المنشأة في المجالات التالية: (Dale, 2002, P. 17):

أولاً: قياس فاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية، بما فيها مستوى الإنجاز والربحية وحسن استغلال الموارد. إن قدرة المنشأة على المنافسة تسهم بدرجة كبيرة في نجاحها وتحقيق أهدافها، وذلك بتحقيق أفضل مستويات الإنجاز بأقل التكاليف.ومع أن هذا الهدف يتعلق بالنواحي الإدارية، إلا أنه يعتمد بدرجة كبيرة على أدوات رقابية وبيانات محاسبية مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية ومحاسبة المسؤولية حيث تلعب الرقابة الداخلية دوراً مهماً في التأكد من الالتزام بهذه الأدوات الرقابية.

ثانياً: التأكيد على مصداقية التقارير المالية، من حيث الدقة والوضوح والتوقيت والالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لأن دقة قرارات مستخدمي البيانات المحاسبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتوقف على دقة البيانات المنشـــورة في القوائم المالية. فقرارات المســـتثمرين على ســـبيل المثال تعتبر توجيهاً للموارد الاقتصـــادية إلى المنشـــآت الناجحة، ولا يمكن معرفة مدى نجاح المنشـــأة إلا من خلال القوائم المالية. كما أن قرارات إدارة المنشـأة المبنية على بيانات مالية غير دقيقة سـتقود إلى الفشـل في تحقيق أهداف المنشأة (Dale, 2002, P. 17).

ثالثاً: التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة الســـارية التي تحكم عمل المنشـــأة، إذ يعتبر نظام الرقابة الداخلية وســـيلة فعالة لضـــمان عدم تجاوز القوانين والأنظمة التي تحكم عمل المنشـــأة، مثل: قوانين حماية البيئة من التلوث، والالتزام بقوانين السلامة العامة للعاملين. ففي البلدان الصناعية المتقـدمـة كـالولايـات المتحـدة الأمريكية يعتبر تجاوز القوانين والأنظمة مكلفاً جداً، حيث تتكبد الشـركـات مـبـالـغ طـائـلـة تـقـدر بعشـرـات الملايين من الـدولارات كتعويض عن تلـك المخالفات(McConnell, 2003, P. 42-45).

تصنيف نظم الرقابة الداخلية

لجأ بعض الكتاب إلى تقســـيم نظم الرقابة الداخلية بحســـب أهدافها إلى عدة أشـــكال، بغرض تبسيط وتسهيل الدراسة، وهذه الأشكال هي:

نظم الرقابة الداخلية الإدارية:

وتهدف إلى تحقيق أكبر كفاءة في العمل وضـــمان تنفيذ الســـياســـات الإدارية، وقد عرفها لطفي (2005: 14-16) بأنها: "مراجعة وتدقيق الإنجاز وفقاً للخطة الموضـــوعة"، وتشـــمل تخطيط التنظيم الإداري وما يرتبط به من وسائل لتحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع التمسك بالسياسات الإدارية.

أما معهد المحاســـبين القانونيين الأمريكي فقد عرفها في نشرـــته رقم (1) فقرة (27)، (320) بأنها: "الخطة التنظيمية والإجراءات والســـجلات التي تختص بالعمليات الوظيفية التي تقود إلى فرض ســـلطة الإدارة وتحكمها في العمليات، وهذه السلطات هي الوظيفة الإدارية المرتبطة مباشرة بمسؤوليات الإدارة لتحقيق أهداف المنشـأة كما أنها نقطة الانطلاق نحو بناء رقابة محاسبية على العمليات" (علي وشحاته، 2004: 84).

ومن الوسائل والأدوات المستخدمة لتحقيق أغراض هذا النوع من الرقابة:

1. الكشوف الإحصائية وتقارير الإدارة.
2. دراسة الزمن والحركة، وذلك لتحديد الزمن المعياري لإتمام عملية معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. وضع البرامج التدريبية لرفع كفاءة العاملين.
4. مراقبة الجودة.
5. استخدام الميزانيات التقديرية.

ومع أن الكثير من هذه الأساليب تتعلق بشكل غير مباشر بالسجلات المالية، مثل تقارير الأداء والكشوفات الإحصائية والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية إلا أنها لا تخضع أيضاً للتقييم من مراجع الحسابات الخارجي. باعتبارها رقابة كاشفة للأخطاء، لأنها لا تمنع وقوعها، بل تكتشفها بعد وقوعها وتعمل على تصحيحها (على وشحاته، 2004: 96).

نظم الرقابة الداخلية المحاسبية

وهي شكل من أشكال الرقابة الداخلية يهتم بتحقيق الغايات المحاسبية والمالية من نظم الرقابة الداخلية. وتشمل السياسات والإجراءات المحاسبية والمالية التي توفر الدرجة المطلوبة من الدقة والثقة في البيانات المحاسبية. وقد عرفت نظم الرقابة الداخلية المحاسبية بأنها: "تتكون من الخريطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تختص أساساً، وترتبط مباشرة بحماية الأصول ومدى الوثوق في السجلات المالية وما تنتجه من بيانات وتقارير" (على وشحاته، 2004: 111).

نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي عنصراً مهماً في نظام الرقابة الداخلية، فهو المسؤول عن إنتاج المعلومات المالية وتوصيلها في الوقت المناسب، وكما رأينا سابقاً فإن أحد أهداف نظام الرقابة الداخلية هو زيادة مصداقية التقارير المالية.

ويتطلب النظام المحاسبي إنشاء طرق وسجلات محاسبية للقيام بالوظائف التالية: (محمود، 2002: 97).

1. تحديد وتسجيل كل العمليات المالية المتعلقة بالمنشأة.
2. وصف القيود والعمليات بوحدة النقد لتسجيلها.
3. تحديد الفترة التي حدثت فيها العملية.
4. إثبات العملية بالمستندات المتعلقة بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توصيل المعلومات المالية إلى الأطراف المعنية بهذه المعلومات في الوقت المناسب.

ويشمل النظام المحاسبي الفعال:

1. مستندات داخلية مرقمة ومتسلسلة، تغطي كافة أوجه النشاط.
2. دليل حسابات يشمل كافة العمليات التي تتعامل بها المنشأة.
3. دليل الإجراءات والسياسات المحاسبية التي تتبعها المنشأة في معالجة العمليات المختلفة.
4. استخدام موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات ومتابعة تنفيذها.

ولا بد أن يكون في المنشأة قنوات اتصال واضحة ومفتوحة، تسمح بتدفق المعلومات المحاسبية إلى جميع أنحاء المؤسسة، بما في ذلك الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ الرقابة الداخلية أو أجزاء منها. كما يجب أن تسهم قنوات الاتصال هذه بتوضيح مسؤوليات الأفراد تجاه الرقابة (محمود، 2002: 98).

وتتضمن الدراسة الحالية إجراءات الرقابة الداخلية على مراحل ومستندات وتوصيف عمل النظام المحاسبي في البنوك التجارية الكويتية كما ستتم مناقشته لاحقاً.

وسائل الضبط الداخلي

يهتم الضبط الداخلي بالوسائل المحاسبية والإحصائية وإجراءات الأمن المادية، مثل: استخدام أجهزة الإنذار والأقفال والخزائن الحديدية، بهدف حماية أصول الوحدة الاقتصادية، واكتشاف الأخطاء الكتابية والغش والاختلاس تلقائياً عند تشغيل النظام. فالضبط الداخلي يمثل مراجعة داخلية مستمرة يقوم بها الموظفون أنفسهم عن طريق فحص عمل كل موظف من قبل موظف آخر.

وقد عرف الضبط الداخلي بأنه: طريقة تنظيم العمل في النظام المحاسبي وبموجبها تنظم أعمال موظفي المحاسبة بحيث يتم فحص أو مراجعة عمل كل موظف من قبل موظف آخر للتقليل من الأخطاء أو عدم الانتظام في السجلات والبيانات المحاسبية، إلا إذا كان هناك تواطؤ بين الموظفين" (الصبان وعلي، 2004: 102) مع ملاحظة أن كل موظف يقوم بعمله بشكل مستقل ودون ازدواجية أو تكرار.

ويقوم الضبط الداخلي بالدرجة الأولى على: فصل الوظائف وتقسيم العمل، فأمين الصندوق على سبيل المثال يسجل عملية قبض النقود في الجانب المدين من يومية الصندوق، وترحل العملية إلى دفتر الأستاذ العام بوساطة شخص ثان، ويرسل كشف إلى العميل بوساطة شخص ثالث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللضبط الداخلي أنماط متعددة بالإضافة إلى فصل الوظائف وتقسيم العمل، منها: (الصبان وعلي، 2004: 120).

1. المشاركة في المسؤولية عن الأصول المنقولة من حيث الاحتفاظ والتسجيل والتصريح، كأن توقع الشيكات من أكثر من شخص واحد.
2. إجراء الجرد المادي للأصول بوساطة طرف محايد من خارج القسم الذي يحتفظ بالأصل.
3. منح إجازات سنوية إجبارية من حين لآخر للموظفين يتولى خلالها موظفون آخرون عمل زملائهم المجازين، مما يمكن من اكتشاف أية أخطاء تم إخفاؤها.
4. أن لا يعهد للموظف الواحد بعمل أكبر من مسؤوليته المحددة في الوصف الوظيفي لعمله.
5. أن تحمل المستندات التي تسجل في الدفاتر المحاسبية اعتماداً مسبقاً.
6. أن يتم التسجيل الدفتري من المستندات الأصلية مباشرة.
7. فصل عهدة الاحتفاظ بالأصل المادي عن عهدة السجل الذي ترصد به تحركاته.

مقومات نظام الرقابة الداخلية

يرتكز نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات التي ترتبط ببعضها بعضاً، وهي (جمعة، 2008: 87):

أولاً: وجود الخطة التنظيمية أو الهيكل التنظيمي السليم

يعتبر توفر الهيكل التنظيمي السليم والمناسب من مقومات نظام الرقابة الداخلية، ويختلف الهيكل التنظيمي من مؤسسة إلى أخرى تبعاً لنوع المؤسسة وحجم النشاط وحجم المؤسسة. (جمعة، 2008) ولا بد أن يراعى في وضع الهيكل التنظيمي البساطة والمرونة لمقابلة التطورات في المستقبل، ووضوح اتجاه خطوط السلطة والمسؤولية، ويشير الاستقلال التنظيمي إلى عدم سيطرة أي قسم على أداء عملية بأكملها، حيث يجب أن يكون هناك فصل واضح بين الإدارات التي تتولى العملية الإدارية المسؤولة عن الاحتفاظ بالأصول كعهدة، والإدارة المحاسبية. وهنا يجب تحديد المهام والواجبات الموكلة إلى كل الإدارات والأقسام الموضحة بالهيكل التنظيمي للمؤسسة، وذلك عن طريق دليل مطبوع تصدره الإدارة ليكون مرجعاً أو مرشداً لجميع المختصين فلا يحدث تضارب أو تداخل أو تكرار في الاختصاصات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: النظام المحاسبي الملائم

إن وجود نظام محاسبي متكامل يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات والنماذج لكل عملية. حيث تصدر الإدارة دليلاً للإجراءات والعمليات التي يتم تنفيذها والنماذج المستخدمة فيها وخطة السير الواجب إتباعها في تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض البيانات والمعلومات المحاسبية (جمعة، 2008: 88).

يرى الباحث أن العاملين الذين يتعاملون مع أنظمة الرقابة الداخلية لا بد من تدريبهم وذلك من أجل القيام بمهامهم الموكولة إليهم من خلال استخدام نظم تشغيل البيانات الإلكترونية بكفاءة ومهارة والتي يتم من خلالها تطوير العمل في تلك البنوك.

ثالثاً: إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات

إن وجود إجراءات تفصيلية مكتوبة تصف ما يجب القيام به في مختلف دوائر المنشأة تساعد في تحقيق رقابة داخلية فعالة على موجودات المؤسسة كما تساعد في رفع الكفاءة الإنتاجية للموارد البشرية والمادية، بالإضافة إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش (جمعة، 2008: 89).

رابعاً: كفاءة القوى العاملة

إن العاملين على نظم الرقابة الداخلية يجب أن يعطوا واجبات ومسؤوليات تتفق مع قدراتهم وخبراتهم، بالإضافة إلى التدريب المستمر للعاملين على النظام عند إجراء أي عملية تعديل لأن حسن تطبيق النظام سيتوقف على التطبيق أو على الأشخاص القائمين بتنفيذ النظام.

يرى الباحث أن العاملين الذين يتعاملون مع أنظمة الرقابة الداخلية لا بد من تدريبهم وذلك من أجل القيام بمهامهم الموكولة إليهم من خلال تطوير العمل في تلك البنوك.

عناصر نظام الرقابة الداخلية

بما أن الرقابة الداخلية هي نظام، فلا بد أن يكون لهذا النظام عناصر يتكون منها، بحيث إذا فقد عنصر من هذه العناصر اختل النظام بكامله، وأصبح قليل الفائدة.

ولا بد من الإشارة إلى أن هيكل نظام الرقابة الداخلية يختلف من منشأة إلى أخرى اعتماداً على عوامل منها:

أ- حجم المنشأة.

ب- الملكية والشكل القانوني للمنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- طبيعة نشاط المنشأة.

د- طريقة معالجة البيانات، وتخزينها.

هـ- المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل المنشأة.

ويبين الشكل (3) التالي، هيكل نظام الرقابة الداخلية، ويبدو في الشكل ترابط أهداف النظام مع هيكل النظام من خلال الأنشطة المختلفة في المنشأة. ولكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالاًَ لا بد من وجود العناصر الخمسة لنظام الرقابة الداخلية بالنسبة لكل هدف، ويجب أن يتكرر هذا في كل نشاط من أنشطة المنشأة.

الشكل (3)

عناصر نظام الرقابة الداخلية

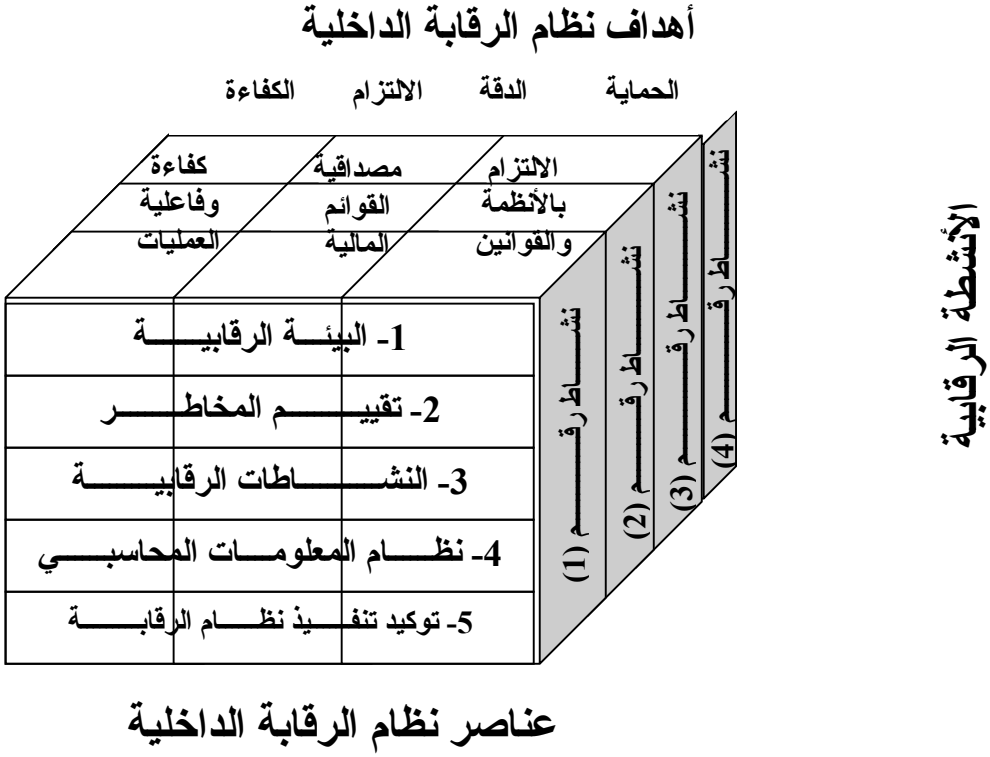

Source: Mark, R. (2000). COSO Based Auditing, The Internal Auditor, Altamonte: Vol. 54, Issue 6, P. 70.

بتصرف الباحث

سياسات وإجراءات نظم الرقابة الداخلية

وهي أدوات تضعها الإدارة، بغرض التأكد من تنفيذ قرارات وخط الإدارة بالطريقة الصحيحة والملائمة، ويمكن أن تتنوع وتتسع هذه الإجراءات والسياسات بحسب نوع العمليات ونوع النشاط الذي تمارسه المنشأة (محمود ومصيلحي، 2003: 231).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد صنفها الباحثون بطرق مختلفة، فبعضهم دمج جميع الإجراءات الرقابية تحت مسمى واحد هو الإجراءات الرقابية، والبعض الآخر قسمها إلى ثلاثة أقسام، قسم يتعلق بالبيئة الرقابية، وقسم يتعلق بالنظم المحاسبية، والقسم الثالث يتعلق بالإجراءات الرقابية العامة (محمود ومصيلحي، 2003: 232).

ويرى الباحث أن هذا الاختلاف في تصنيف السياسات والإجراءات الرقابية يهدف إلى تبسيط الدراسة وتسهيلها، إلا أن التصنيف الأخير أضاف بعداً جديداً هو الإجراءات المتعلقة بمعالجة البيانات إلكترونياً، وهو أمر يتعلق بالتطورات التكنولوجية الحديثة المتمثلة باستخدام الحاسوب في تشغيل وحفظ البيانات المالية (محمود ومصيلحي، 2003: 233). كما أن تداخل الإجراءات الرقابية من حيث التصنيف ونظرة الكتاب لها أمر طبيعي، فالإجراءات الرقابية المتعلقة ببيئة الرقابة مثل تقسيم العمل وتحديد الصلاحيات هي بنفس الوقت إجراءات رقابية تتعلق بتشغيل النظام المحاسبي. كما عند تشغيل النظام المحاسبي من فصل الواجبات المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول النقدية عن عهدة السجلات المتعلقة بها. وأخيراً فإن الإجراءات الرقابية العامة مثل استخدام الإدارة للموازنات التخطيطية ومحاسبة المسؤولية للتأكد من تحقيق الكفاءة المطلوبة تتعلق بنفس الوقت بالنظام المحاسبي، إذ إن البيانات المستخدمة فيها هي من نتائج ومخرجات النظام المحاسبي (محمود ومصيلحي، 2003: 234).

بناءً على ما سبق يمكن تقسيم سياسات وإجراءات نظم الرقابة الداخلية إلى:

السياسات والإجراءات التي تتعلق ببيئة الرقابة، وهي

أ- السياسات والإجراءات المتعلقة بالموظفين

تعتمد فاعلية نظام الرقابة الداخلية على وجود أفراد من ذوي الخبرة العالية لتنفيذ هذا النظام (عبد الكريم، 2003). فالنظام الجيد لا يكون فعالاً في غياب الموظفين المؤهلين، كما أن النظام الضعيف يؤدي إلى نتائج غير معقولة بوجود الموظفين الأكفاء (عبد الكريم، 2003). وعلى الإدارة أن تضع السياسات والإجراءات الكفيلة برفع كفاءة الموظفين الحاليين بعقد الدورات التدريبية اللازمة لتفسير نقاط الجدل في النظام، مما يعزز الدقة في العمل والسرعة في الإنجاز بأقل التكاليف.

وفي البيئة الكويتية فإن البنوك التجارية الكويتية تعتمد في أداء أعمالها على موظفين ذوي خبرات عالية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لـذلـك تعتمـد هذه البنوك على تطوير الخدمات من خلال تدريب الموظفين على المهارات التي يتم من خلالهـا تطبيق النظـام ومن خلال التعـامل مع أحد البنوك التجارية الكويتية تبين أن بنك برقان يعتمد على أنظمـة تقليـديـة، أما بنك التمويل الكويتي فيطبق أنظمة حديثة مثل (فالكون) وهو نظام متعدد الحسابات يؤدي إلى تقديم خدمات أفضل من خلال نظام أفضل.

ب- سياسات وإجراءات تقسيم العمل

إن الهدف من تقســيم العمل هو منع أي شــخص بمفرده من ارتكاب الغش، وتســوية الخطأ وإخفائه نتيجة إعطائه صلاحيات القيام بعملين متتاليين أو أكثر، مع ملاحظة أن تقسيم العمل لا يحول دون تواطؤ مجموعة من الموظفين على الغش (أحمد، 2003: 93).

والمقصود بالواجبات المطلوب فصلها:

1. تنفيذ العمليات.
2. مراجعة وفحص العمليات.
3. حيازة الأصول.

وفي البيئة الكويتية تبين للباحث انه من الضرـوري الفصـل بين وظيفة حيازة الأصـول، والاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بها، وسلطة التصديق على الأصول أو التخلص منها. فعملية شراء مواد مخبرية يجب أن تتم عبر أكثر من موظف، فطلب الشراء يبدأ من مشرف المختبر، ويوافق عليه من مسؤول المشتريات، وتستلم البضاعة من لجنة استلام ويصدر الشيك من مدير المالية، ويقوم المحاسب بإثبات عملية الشراء في السجلات المحاسبية.

وهناك نوع آخر من الواجبات التي يجب الفصـل بينها في ظل الأنظمة الإلكترونية، وهي الفصـل بين دائرة الكمبيوتر والدوائر الأخرى التي تســتخدم التطبيقات، مثل المحاســبة، للحيلولة دون إســاءة اسـتخدام التطبيقات المحاسـبية من قبل موظفي دائرة الكمبيوتر إذا تمكنوا من تشـغيل النظام وإدخال الـبـيـانـات الـتـي هـي مـن واجـبـات دائـرة المـحـاسـبـة (الحسبان، 2004: 25).

وبالمقابل يجب منع موظفي دائرة المحاسـبة من تعديل البرامج وطرق تشـغيلها. وفي النظم التي تستخدم الشبكات، يمكن التوصل إلى هذا الهدف عن طريق استخدام كلمات السر لكل مستخدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- سياسات وإجراءات رقابية تتعلق بالفحص الدوري لعمل الموظف من قبل موظفين آخرين

وتتم هـذه العمليـة عن طريق منح الإجـازة السـنوية للموظف دفعة واحدة، وإجراء التنقلات الدورية بين الموظفين لإتاحة الفرصـة لاكتشـاف الأخطاء، ولكي لا يتسـنى للموظف تكوين علاقات غير رسمية تساعده على التواطؤ وإخفاء الأخطاء(المطيرى، 2003).

د- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات

ويسـاعد ذلك على تحديد تبعة ومسـؤولية الأخطاء أو الإهمال ويمنع التهرب من المسـؤولية، ويمكن من اسـتخدام الموازنات التخطيطية ومحاسـبة المسـؤولية ويقلل من احتمال اتخاذ القرارات غير الرشيدة.

سـياسـات وإجـراءات تـتـعـلـق بـالـنـظـام المـحـاسـبـي، وتشـمـل: (المطيرى، 2003: 46):

أ- وجود دليل حسـابات يشـمل كافة العمليات والأحداث والظروف التي تتعامل بها المنشـأة ومبوب بطريقة تضمن المحاسبة عن الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات، وتمكن من إجراء المقارنات والجرد المادي للتحقق من الأصول.

ب- السياسات والإجراءات الواجب إتباعها في اعتماد العمليات وتصنيفها والتأكد من تسجيلها في الحسابات الخاصة بها.

ومن الضروري وجود إجراءات محددة لاعتماد هذه النماذج والموافقة على طباعتها واستخدامها. والتصميم الجيد يعني:

1. تصميم نماذج المستندات بحيث تكون قابلة للاستخدام المتعدد، مما يقلل من عدد النماذج.
2. الترقيم المسبق عند طباعة النماذج لأحكام الرقابة على النماذج غير المستخدمة.
3. سهولة استخدامها مما يشجع الموظفين على الالتزام باستخدامها بدقة.
4. أن يتكون النموذج من عدد من النسخ بحسب احتياجات الأقسام المختلفة.

ج- إجراءات باسـتخدام وسـائل التوازن الحسـابي، مثل موازين المراجعة بالأرصـدة وحسـابات المراقبة الإجمالية والمطابقات والتسويات البنكية.

د- الاكتمال، حيث يهدف هذا الإجراء إلى التأكد من تسجيل جميع العمليات الواجب تسجيلها، دون حذف أو إخفاء لأي جزء منها، مثل تسجيل جميع وصولات القبض اعتماداً على الأرقام المتسلسلة لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- الإجراءات الخاصة بالتطبيقات المحاسبية على الحاسوب (طلبه، 2002: 69).

الإشراف الإداري ومراقبة تنفيذ نظام الرقابة الداخلية

من الضروري أن تقوم الإدارة بالتقييم وإعادة التقييم المستمر للنظام وتلمس احتياجات التطوير بحسب التغيرات المستمرة في بيئة العمل حيث يمكن تحقيق هذه النوع من الرقابة لحسن أداء النظام بطرق مختلفة منها:

- تقييم النظام بوساطة الإدارة بمساعدة المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.
- تقييم النظام عن طريق الملاحظات المستمرة أثناء القيام بالعمليات الاعتيادية من الأفراد أو الزبائن والعملاء (المطيرى، 2003: 46)

تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن أهمية نظام الرقابة الداخلية للإدارة كأداة تمكنها من التأكد من حسن تنفيذ السياسات التي تضعها وإمكانية تحقيق الأهداف المتعلقة بمصداقية وعدالة القوائم المالية ودقة التقارير المالية المقدمة لها، وحماية أصول المنشأة من التلاعب وسوء الاستخدام يحتم على الإدارة تقييم نظام الرقابة الداخلية لمعرفة نقاط الضعف والعمل على علاجها وتصحيحها (المطيرى، 2003: 46):

خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن عملية فهم نظام الرقابة الداخلية خطوة أساسية لكل من يريد تقييم نظام الرقابة الداخلية وهذه الدراسة مبنية على معلومات شاملة لجميع عناصر نظام الرقابة الداخلية، ويجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للفحص والتأكد، بحيث يمكن من خلال هذه المعلومات تقييم فاعلية النظام تقييماً أولياً. والمعلومات التي يجب دراستها وفهمها هي: (Eddy, 2002, P. 112-114). وللحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية-من وجهة نظر المدقق الخارجي- لا بد من القيام بعدد من الخطوات المنطقية المخطط لها بعناية وهذه الخطوات هي:

أ- فهم بيئة الرقابة

يجب الحصول على معلومات كافية عن بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة، خاصة اتجاهات الإدارة، ومجلس الإدارة، ومدى الاهتمام بتفعيل نظام الرقابة وتطويره، وهل يوجد لجنة للمراجعة في مجلس الإدارة؟ ومدى تفاعلها مع المدقق الداخلي والخارجي والأخذ بتوصياتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تقييم المخاطر التي تواجه نظام الرقابة الداخلية

يجب الحصـــول على معلومات كافية حول المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على دقة القوائم المالية ومدى تمثيلها بصـــدق للأوضـــاع المالية للمنشـــأة، من حيث أهمية هذه المخاطر في نظر المدقق، واحتمالية حدوثها، وما هي الإجراءات التي يمكن أن يلجأ إليها المدقق لمواجهة هذه المخاطر.

ج- فهم ودراسة إجراءات الرقابة الداخلية

وهذا الجزء من الدراسـة له أهمية خاصـة، ويعتمد على تقدير المدقق الداخلي أو المقيم لضرورة وجود أو عدم وجود إجراءات رقابية معينة.

فإجراءات الرقابة كثيرة متنوعة وليســـت متماثلة بالضرـــورة في كل المنشـــآت، فهي تعتمد على طبيعة عمليات الشركة وحجمها. فالشركات الصـغيرة قد لا توجد بها إجراءات رقابية رئيسـة مثل فصل الواجبـات وتوزيع المســـؤوليات، ويكون ذلك مقبولاً بســـبب عدم وجود عدد كافٍ من الأفراد بالنظر لعامل التكلفة، وربما لقيام صاحب العمل بالرقابة المباشرة بنفسه (Hannaford, 2004, P. 26).

د- فهم النظام المحاسبي:

يجب الحصول على فهم كافٍ للجوانب التالية:

1. ما هي العمليات الرئيسة في المنشأة؟
2. كيف تنشأ العمليات المالية في المنشأة؟
3. كيف تتسلسل العمليات من البداية وحتى التقرير عنها في القوائم المالية؟
4. طبيعة وتفاصيل التقارير المالية.

هـ- دراسة وفهم كيفية مراقبة ومتابعة تنفيذ نظام الرقابة الداخلية

يحتـاج المقيم إلى فهم الآليـات التي تتبعهـا المنشـــأة للتـأكـد من أن نظام الرقاب الداخلية يتم تنفيذه كما هو مخطط له، كما يحتاج إلى معرفة آليات تحديث النظام وتطويره كلما اقتضـت الضرـورة ذلك.

ويمكن الحصـول على المعلومات الضرـورية لفهم نظام الرقابة الداخلية ودراسته وتوثيقه بوسائل وأدوات منها:

1- التقرير الوصفي

وهو عبـارة عن مـذكرة يعـدهـا المـدقق الـداخلي، يصـــف فيهـا عنـاصر نظـام الرقابة الداخلية، والإجراءات الرقابية المختلفة، مثل البيئة الرقابية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والهيكل الإداري المتعلق بنظام الرقابة الداخلية، كالفصل بين الواجبات وصلاحيات المصادقة والاعتماد والنماذج والمستندات والسجلات المحاسبية المستخدمة.

ويمكن الحصول على هذه المعلومات عن طريق الرجوع إلى الأنظمة المكتوبة وخرائط تدفق المعلومات الموجودة في المنشأة، أو عن طريق المقابلات الشخصية مع العاملين.

وبالرغم من أن التقرير الوصفي يمتاز بالمرونة، حيث إن المدقق غير مقيد بشكل معين في وصف أجزاء النظام، إلا أن الفائدة من التقرير تعتمد بدرجة كبيرة على دقة الصياغة اللغوية، فضعف الصياغة الإنشائية قد يؤدي إلى فهم خطأ أو عدم الوضوح وإعطاء صورة غير حقيقية عن النظام (القاسم، 2000: 15).

2- خرائط تدفق المعلومات

وهي أسلوب تستخدم فيه الرموز والرسوم لتمثيل تدفق المعلومات والمستندات في نظام المعلومات المحاسبي، وبيان الإجراءات الرقابية.

وفي العادة تعمل خريطة لكل نوع من العمليات من منشأها وحتى نهايتها وما يتعلق بها من وثائق ومستندات وملفات. كما تبين إجراءات الرقابة الداخلية، مثل إجراءات فصل الواجبات وتوزيع المسؤوليات عن طريق إيضاح من هم الأفراد أو الأقسام التي تقوم بالعمل (القاسم، 2000: 15).

ومن حسنات هذا الأسلوب، أنه يسمح بتوثيق شامل لكل أجزاء النظام بسبب الاختصار والتبسيط باستخدام الرموز، كما أن بناءه بطريقة منطقية يساعد على تتبع النشاط أو العملية من أولها إلى نهايتها كما أنه يعطي صورة واضحة عن النظام ويقلل من فرص سوء الفهم، ويمكن تعديله من خلال إضافة بعض الرموز أو حذفها.

ومن المآخذ على أسلوب خرائط التدفق أنها تفتقد إلى المصطلحات الموحدة في الوصف أو أشكال الرموز المستخدمة، كما أنها تبين نقاط قوة النظام وتتجاهل نقاط الضعف فيه.

3- الاستبيان

الاستبيان هو قائمة تشتمل على أسئلة تفصيلية للطرق والإجراءات التي يتميز بها النظام السليم للرقابة الداخلية. وتكون الإجابة عن وجود أو عدم الإجراءات الرقابية، "نعم" أو "لا" أو "لا ينطبق". ويمكن تقسيم هذه الأسئلة بحسب النشاطات المختلفة في المنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقييم المبدئي

بنـاء على تحـاليـل الإجابات والملاحظات التي تم الحصـــول عليها في الخطوة الأولى فإنه يمكن التوصـــل إلى توقعات حول فاعلية النظام بمنع الأخطاء، أو بضـــعف النظام وعدم قدرته على اكتشـــاف الأخطاء، وبالتالي ضرورة تعديل برنامج الاختبارات التي يجريها المدقق الخارجي.

وهذا التقييم يكون بالنسبة لكل نشاط رئيس في المنشأة، للتأكد من وجود عناصر نظام الرقابة الداخلية الخمسة بالنسبة لكل هدف من أهداف النظام. (القاسم، 2000: 15).

تحديد الظروف التي تتطلب كتابة تقرير الإدارة

وهي تلـك الظروف التي يمكن أن تؤثر على عمليـة إعـداد القوائم المالية، وتتطلب من المدقق كتـابـة تقـارير للإدارة حولهـا، ويمكن تحـديـد هذه الظروف عن طريق إجراء مقابلة أو توجيه أســـئلة محددة حول الموضوع لإدارة المنشأة والإدارة المالية كل على انفراد لمعرفة الاتفاق أو الاختلاف في تحديد هذه الظروف والإجراءات التصحيحية اللازمة في حال حدوثها.

ويمكن اعتبـار المخـاطر الرقـابية في حدها الأدنى عند اتفاق الطرفين على تحديد هذه الظروف، لأن ذلك يدل على اتصـــال فعال داخل المنشـــأة، وبالعكس فإنه يجب اعتبار أن هنالك مخاطر كبيرة في نظام الرقابة الداخلية عند عدم الاتفاق على تحديد هذه الظروف.

اختبار تطبيق الإجراءات الرقابية

تهـدف هـذه الخطوة إلى التأكد من أن إجراءات الرقابة تطبق وتنفذ كما هو مخطط لها أم لا، إذ إن أفضـل النظم الرقابية لا فائدة منها ما لم توضـع موضـع التنفيذ أو نفذت بأسـلوب يختلف عما خطط له.

ويمكن استخدام وسائل مختلفة للتأكد من تنفيذ النظام، مثل الفحص المستندي، وذلك باختيار عينات عشوائية من المستندات وفحصها. ويمكن أيضاً إتباع أسلوب الملاحظة الشخصية للمدقق لطريقة أداء الأفراد لأعمالهم، وأن الشـــخص المحدد لعمل محدد هو نفســـه من يقوم بذلك العمل، كما يمكن مقارنة أداء المنشأة بالمعايير المقبولة لهذا النشاط أو بأداء المنشآت المشابهة (مجاهد، 2002: 117).

التقييم النهائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن الحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال وجود أو عدم وجود الأمرين التاليين معاً.

أ- وجود عناصر مراقبة نظام الرقابة الداخلية كاملة، بحيث إذا كانت عناصر نظام الرقابة الخمسة موجودة فأنه يمكن الحكم على النظام بأنه فعال، وبالعكس فإن غياب عنصر من عناصر النظام يعني أن النظام ضعيف.

ب- إذ لم يتم اكتشاف ظروف تستدعي كتابة تقرير أثناء عملية اختبار إجراءات الرقابة، أو أن حدوث مثل هذه الحالات وتم اكتشافها أثناء دورة العمل الاعتيادية، واتخذت الإجراءات التصحيحية اللازمة، فإنه يمكن الحكم على نظام الرقابة الداخلية بأنه فعال.

أما إذا حدثت ظروف تستدعي كتابة التقرير ولم يتم اكتشافها أثناء دورة العمل الاعتيادية، أو أنها اكتشفت ولم تتخذ الإجراءات الكافية لتصحيح الانحرافات، فإن هناك شكاً كبيراً في مصداقية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وفي إمكانية تحقيق أهدافه (مجاهد، 2002: 117).

مبادئ اتفاق مؤتمر بازل 2

تناول اتفاق مؤتمر بازل 2 المحاور التالي، والتي طرحت جملة المبادئ التي تتعلق بالنظم المحاسبية وعمليات المراجعة الرقابية والتدقيق، وكما يلي:

http://www.deretna.com/vb/showthread.php?t=11956

المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال

يختلف المحور الأول في اتفاق بازل 2 اتفاق بازل 1 في عدة أبعاد، بينما يتشابه الاتفاقان في عدة أبعاد. بالنسبة لأبعاد الاتفاق فهي أن نسبة ملاءة (كفاية) رأس المال بقيت كما هي بدون تغيير في اتفاق بازل2 حيث إن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال ما يزال 8%، هذا بالإضافة إلى مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال وهو رأس المال القانوني أو الرقابي في اتفاق 1شريحة رأس المال (1) (رأس المال الأساسي) وشريحة رأس المال 2 (رأس المال المساند) بمكوناته المختلفة هي نفس المكونات في اتفاق بازل 2. يتشابه اتفاق بازل1 واتفاق بازل2 في أساليب قياس مخاطر السوق، حيث أشارت الوثيقة الرئيسة لاتفاق بازل2 إلى أن مخاطر السوق الواردة في بازل1 سيتم تطبيقها في اتفاق بازل 2 بدون أية تغييرات. أما بالنسبة لأبعاد الاختلاف بين الاتفاقين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتتمثل في تعريف أوزان مخاطر الأصول(Risk-Weighted) ،أي الطرق المستخدمة في قياس المخاطر التي تواجه البنك. إن الأساليب الجديدة التي قدمها اتفاق بازل 2ستؤدي إلى تطوير تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومن ثم فإن معدل كفاية رأس المال سيكون أكثر واقعية واتساقا مع حجم المخاطر. يغطي اتفاق بازل 1 نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. ومن الجدير بالذكر أن اتفاق بازل عند صدوره عام 1988 كان يغطي مخاطر الائتمان فقط. وفي عام 1996 قررت لجنة بازل إضافة مخاطر السوق. أما بالنسبة لاتفاق بازل 2 فإنه قد أضاف التشغيل (Operational risk)،حيث أصبحت المخاطر التي يغطيها اتفاق بازل 2 هي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. من الجدير بالذكر أن اختلاف طرق قياس مخاطر الائتمان في بازل 2 عنها في بازل 1

وإضافة مخاطر التشغيل سيؤدي إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال، حيث عن المقام يمثل الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها. بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاق بازل1 فإن أوزان المخاطر محددة من قبل لجنة بازل وتستخدم مقاساً واحداً يناسب الجميع، (One size fits all) بينما طرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان هي:

- الأسلوب النمطي أو المعياري (Standardized approach).
- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي (Internal rating based-approach).
- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم (foundation and advanced).

وللبنك حق الاختيار لواحد من هذه الأساليب. بالنسبة لأسلوب التصنيف النمطي، فإنه يعتمد على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية مثل مؤسسة موديز وستاندرد أند بورز ووكالات ضمان الصادرات، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ست فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف وذلك بالنسبة للدول والبنوك والشركات. يتضمن الأسلوب النمطي توسيع مدى الضمان والضامنين ومشتقات الائتمان التي تستخدمها البنوك التي تتبنى الأسلوب النمطي، وقد عرف اتفاق بازل 2 تلك الأساليب بمخففات مخاطر الائتمان (Credit risk mitigation).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضـمن الأسـلوب النمطي أيضـاً معاملة محددة لتعرضـات المخاطر بالنسبة لأنشطة التجزئة (retail activities)وكذلك تعرضـات المخاطر بالنسـبة لأنشـطة القروض العقارية بغرض السـكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسـطة، حيث تم إعطاء هذه الأنشـطة أوزان مخاطر أقل عن الأوزان المحددة في اتفاق بازل 1.

من الجدير بالذكر أن اتفاق بازل 2 قد حدد بعض الشرـوط أو المعايير التي يجب توافرها في مؤسـسـات التصـنيف حتى يمكن اعتمادها لقبول تصـنيفاتها الائتمانية، منها على سبيل المثال الشفافية والمصـداقية وتوافر النتائج دولياً. أما بالنسـبة لأسـاليب التصـنيف الداخلي(IRB) ، فهي أحد أهم الأسـاليب الجديدة التي قدمها اتفاق بازل 2. وتنقسم أساليب التصنيف الداخلي إلى الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم.

وتختلف أسـاليب التصـنيف الداخلي عن الأسـلوب النمطي اختلافا جوهريا، حيث إن أساليب التصنيف الداخلي التي يقوم بها البنك هي التي تقيم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك ومن ثم يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر. تعتمد أساليب التصنيف الداخلي (الأساسي والمتقدم) على أربعة مدخلات كمية هي:

http://www.deretna.com/vb/showthread.php?t=11956

1. احتمال التعثر(Probability of Default (PD وهي تقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض خلال فترة زمنية معين.
2. الخسـارة عنـد التعثر(Loss Given Default (LGD وهي التي تقيس الجزء من القرض الـذي سيعاد (سيسدد للبنك) في حالة حدوث التعثر
3. التعرض عنـد التعثر(Exposure at Default (EAD وهو خـاص بـالتزامـات القروض (Loan commitments)ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.
4. أجل الاستحقاق (Maturity (M والتي تقيس الأجل الاقتصادي (Economic maturity) المتبقي في حـالة التعرض.(Exposure) أما فيما يتعلق بمخاطر التشـغيل، قد أشـار اتفاق بازل 2 إلى أن مخـاطر التشـغيـل تعتبر أحـد أهم المخـاطر التي تواجـه البنوك ومن ثم يجـب عليهـا أن تحتفظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل.

وقد عرفت لجنة بازل مخاطر التشـغيل بأنها مخاطر الخسـائر الناتجة عن عدم دقة أو فشـل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو الأحداث الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقترحت اللجنة ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل، يمكن للبنوك اختيار أحدها. وهذه الأساليب هي :

أ- أسلوب المؤشر الأساسي (basic indicator approach)

ب- والأسلوب النمطي (standardized approach)

ج- وأسلوب القياس المتقدم (advanced measurement approach)

ويعتبر أسلوب المؤشر الأساسي أبسط الأساليب، وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل (gross income)للسنوات الثلاث السابقة، ويتم ضرب الناتج في 15% والناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل.

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب المؤشر الأساسي لا يتطلب شروطا أو معايير معينة يجب أن يحققها البنك حتى يستطيع استخدامه. أما بالنسبة للأسلوب النمطي لقياس مخاطر التشغيل، فقد قسم هذا الأسلوب أنشطة البنوك إلى ثمانية أنواع من الأنشطة أو خطوط أعمال وهي تمويل الشركات والتجارة والمبيعات وأعمال التجزئة المصرفية والأعمال التجارية المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة مع إعطاء كل خط أعمال نسبة يطلق عليها بيتا (Beta) من إجمالي الدخل، هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، هذه النسبة ما بين 12% و 18%، وقد وضعت اللجنة بعض الشروط الواجب توافرها بالنسبة للبنوك التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب، من أهمها، أن يكون لدى البنك نظام جيد لإدارة مخاطر التشغيل ووجود بيانات منتظمة خاصة بكل خط أعمال وأن يخضع هذا النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية.

أما بالنسبة لأساليب القياس الداخلية، فهي أكثر الأساليب تقدما وتعتمد على قيام البنك بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل. ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توافرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم، منها على سبيل المثال أن تكون لدى البنك وظيفة (إدارة) مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسئولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطا بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك وأن تقدم تقارير منتظمة التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية.

http://www.deretna.com/vb/showthread.php?t=11956

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: نظم الرقابة على معالجة البيانات (رقابة التشغيل إلكترونياً)

تمهيد

لا يوجد هناك معايير دراسة لنظم عمل المدققين الداخلين بل اختصرت معايير التدقيق الدولية على تنظيم مهنة المدققين الخارجيين وبالتالي فان نظم الرقابة الداخلية أصبحت من مهام الإدارة من داخل الشركات ومنظمات الأعمال

إن بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب قد تم تعريفها في المعيار الدولي للتدقيق (401) "التدقيق في بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب"، كما يلي:

"لغرض المعايير الدولية للتدقيق فإن بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب توجد عندما تستخدم المنشأة الحاسوب، من أي نوع أو حجم، في معالجة المعلومات المالية ذات الأهمية لعملية التدقيق، بغض النظر فيما إذا كان الحاسوب يشغل من قبل المنشأة أو من قبل طرف ثالث" (معايير التدقيق الدولية، 2004: 692).

إن إدخال كافة الضوابط المرغوب فيها، في أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب قد لا يكون عملياً عندما يكون حجم المنشأة صغيراً، أو عند استعمال الحاسوب الشخصي وبغض النظر عن حجم المنشأة. كذلك عندما تعالج البيانات من قبل طرف ثالث، فإن النظرة إلى خواص بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب قد تختلف استناداً لدرجة الوصول إلى معالجة الطرف الثالث. وقد تم وضع سلسلة من البيانات الأولية لمهنة التدقيق تصف البيانات المختلفة لأنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب، وتأثيرها على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، وعلى إجراءات التدقيق (دعاس، 2006).

يرى الباحث أن النظام المحاسبي وكذلك نظام الرقابة الداخلية يمكن أن يكون فاعلاً أكثر من خلال استخدام الأجهزة الحديثة كالحاسوب والذي يتم من خلاله الحصول على البيانات المختلفة والتي تطور من أنظمة المعلومات المستخدمة.

أهمية الرقابية المصرفية

المقصود من عملية الرقابة المصرفية ليس فقط ضمان كفاية رأس المال لدى البنوك بما يدرأ كافة المخاطر في أعمالها، ولكنه أيضاً تشجيع البنوك على وضع واستخدام أفضل أساليب إدارة المخاطر في الرقابة وفي إدارة المخاطر (هندي، 2000: 67-70).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير عملية المراجعة الرقابية المصرفية إلى مسؤولية إدارة البنك في وضع وإنشاء عملية رقابة داخلية لتقييم رأس المال، ووضع أهداف رأسمالية تتناسب مع شكل مخاطر البنك والبيئة الرقابية، وبالتالي تستمر إدارة البنك في تحمل المسؤولية عن ضمان كفاية رأس مال البنك بما يدرأ المخاطر عن الحد الأدنى من المتطلبات الرئيسة. يتوقع من المراقبين أن يقوموا بتقييم مدى حسن تقييم البنوك لاحتياجاتها الرأسمالية بالنسبة لمخاطرها، والتدخل عندما يلزم الأمر. والمقصود من هذا التفاعل تقوية ودعم الحوار النشط بين البنوك والمراقبين بحيث يتم عند اكتشاف وجود نواحي قصور، القيام بإجراءات سريعة وحاسمة، لتخفيض المخاطر والحفاظ على رأس المال. وبالتالي، فقد يرغب المراقبون في إتباع أسلوب للتركيز بدرجة أكبر على تلك البنوك التي يستدعي شكل مخاطرها أو ممارستها لعملياتها عناية أكبر (دبيان وعبد اللطيف، 2004: 97-99).

متطلبات نجاح العملية الرقابية الداخلية على أنظمة البيانات الالكترونية

هناك عدة متطلبات لنجاح العملية الداخلية لأنظمة البيانات في البنوك، أهمها:

أولاً: الإدارة: (Basel II, 2004, P. 306).

- وجود لجنة عليا تتولى متابعة الأمور المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وأن يكون ضمن أعضائها ممثلون دائمون عن دوائر تكنولوجيا المعلومات والتدقيق الداخلي وعن مجلس الإدارة.
- وجود فصل وظيفي لمختلف أنشطة تكنولوجيا المعلومات مع الفصل ما بين هذه الوظائف.
- وجود فصل في المهام بين دوائر تكنولوجيا المعلومات والدوائر الأخرى.
- وجود سياسة أمنية مكتوبة (Security Policy) تحدد آلية توزيع الصلاحيات على الموظفين بشكل يتناسب مع الوصف الوظيفي مع ضرورة أن تكون هذه السياسة معتمدة من التدقيق والإدارة العليا.
- وجود اتفاقيات تغطي الأنظمة المشتراة وأن تكون معتمدة من قبل الإدارة وأنها سارية المفعول.
- ضرورة التأمين على الأجهزة والبرمجيات وشبكات المعلومات والموظفين العاملين في دوائر تكنولوجيا المعلومات ضد التلف والخطأ أو الغش والسرقة والتلاعب.
- ضرورة مراجعة واعتماد جميع الاتفاقيات من قبل المستشار القانوني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: على المؤسسة المصرفية العمل على توفير ما يلي (الشرقاوي، 2004: 87-90)

- هيكل تدفق المعلومات بين أقسام ودوائر البنك المختلفة (Data Flow Chart).

- معايير سلامة وحماية أنظمة المعلومات والأجهزة والمعدات المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك وارتباطها بالوصف الوظيفي للبنك.
- إجراءات العمل الموثقة لجميع فعاليات وأقسام دوائر تكنولوجيا المعلومات، (إجراءات استحداث وتطوير وتعديل البرامج، وإجراءات شراء واستئجار الأنظمة والمعدات، وإجراءات أمن وسلامة وأمن البرامج والمعدات، وإجراءات أمن الربط الشبكي، وإجراءات التشغيل).
- الصلاحيات والمسؤولين الأمنيين. وهي من الجوانب الرئيسة في العملية الرقابية على النظام، وتتضمن ما يلي:
  - خطط الطوارئ والمعافاة من الكوارث (الأعمال المصرفية+تكنولوجيا المعلومات).
  - ضرورة وجود فريق متخصص في أي مؤسسة مصرفية، للرقابة والتفتيش والتدقيق على مخاطر منظومة العمل المصرفي الإلكتروني مع وجوب أن يتبع إدارياً لجهة مستقلة عن دوائر تكنولوجيا المعلومات وأن يكون ضمن مهام هذا الفريق ما يلي:
    - أن يكون للتدقيق الداخلي مهام محددة، تتضمن على الأقل ما يلي:

1. مجال التدقيق ونشاطاته وأهدافه.
2. النواقص التي لم تغطها عملية التفتيش ومبررات عدم القيام بها.
3. إجراءات التصحيح ومعالجة الأخطاء ومتابعات تصحيح الأخطاء.

  - التدقيق على النشاطات المرتبطة بتكنولوجيا أنظمة المعلومات ودائرة الحاسب الآلي على الأقل سنوياً (Annual Review) وعلى مراكز المخاطر في دوائر تكنولوجيا المعلومات بشكل دائم ومستمر وفق نقاط تركز المخاطر.
  - أن يعمل فريق التدقيق الداخلي وفق منهاج عمل ومعايير قياسية محددة تتناسب وطبيعة الأنشطة الإلكترونية الممارسة في البنك.
  - أن يقوم فريق التدقيق بمراجعة التقارير الأمنية اليومية بجميع الحركات التي تمت على جميع الملفات (Directories)، والتي تحتوي البرامج (Source and Execution Programs)، والشاشات (Forms) والمكتبات (Libraries) والبيانات (Files and Data Bases).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن تتم مراجعة جميع البرامج والأنظمة الجديدة أو المعدلة (Programs and Applications) والتي تم اعتمادها في اليوم أو الأيام السابقة وأن يتم التأكد من أنه قد تم تنفيذها وفق اعتمادات رسمية وموافقات إدارية (وأنها جميعها تمت وفق التعليمات من مرحلة الموافقة على التعديل وحتى مرحلة اعتماد التعديل).
- متابعة ورقابة تقارير الحالات الاستثنائية (Exceptional Report).
- متابعة الأعمال التنفيذية اليومية ذات الحساسية والأهمية في دوائر تكنولوجيا المعلومات بشكل فوري أو بمتابعة لاحقة.

كما تشير تجارب الدول إلى ضرورة أن يكون دور للتدقيق الداخلي فيما يلي:

1. شراء الأجهزة (Hardware) والبرامج (Software).
2. فحص الأجهزة والبرمجيات المشتراة أو المستأجرة أو المعدة محلياً.
3. المشاركة بدراسة الأنظمة اليدوية قبل تحويلها إلى أنظمة ممكنة.
4. اعتماد الأنظمة بشكل نهائي وقبل التطبيق الفعلي.
5. توثيق متابعة التعديلات إدارياً وفنياً.

ثالثاً: المتطلبات المتعلقة بأمن الأنظمة والبرامج (Programs & Application)

1. وضع إجراءات واضحة ومكتوبة خاصة بتطبيق الأنظمة المستحدثة وتعديل أنظمة قائمة مع ذكر آلية فحص البرامج واعتمادها.
2. الفصل الوظيفي بين وظائف إعداد البرامج، وفحصها، واعتمادها وتشغيلها.
3. ضرورة وجود اتفاقيات وتراخيص (Agreements & License) تغطي جميع الأنظمة والبرامج والأجهزة المشتراة أو المستأجرة والمستخدمة في البنك.
4. وضع صلاحيات للمبرمجين تحدد عمليات الدخول على مواقع تخزين البرامج والملفات المعتمدة، ووضع إجراءات رقابية لمثل هذه الحالات.
5. توفير إجراءات واضحة وموثوقة لما يلي: (القصاص، 2005)
   - دراسة الأنظمة اليدوية أو الآلية لأغراض المكننة أو إعادة التطوير.
   - إجراءات مكتوبة لاعتماد الأنظمة الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إجراءات مكتوبة لاعتماد التعديلات التي تتم على الأنظمة المعتمدة.
- إجراءات مكتوبة توضح آلية تعديل البرامج والأنظمة من مرحلة التكليف بالتعديل وحتى مرحلة اعتماد البرامج ووضعها موضع التطبيق (القصاص، 2005).

رابعاً: المتطلبات المتعلقة بأمن قواعد البيانات (Database Security)

- أن يقوم البنك بتوفير وسائل حماية كافية على استخدام ملفات البيانات (Data File and Database) من خلال التأكد من توافر ما يلي:

1. استخدام كلمة السر (Passwords) للدخول على النظام ضمن ضوابط ومعايير محددة.
2. إغلاق أوتوماتيكي للشاشات المسموح من خلالها التعامل مع ملفات معينة ومن قبل أشخاص محددين.
3. وجود رموز للحركات (Transactions Codes).

- تحديد ساعات وأيام العمل (Time of Day and Day of Week).
- تحديد آلية استخدام أنظمة المعلومات بعد ساعات الدوام (Long-in Before Work Time).
- تثبيت تاريخ ووقت واسم مدخل المعلومات مع كل حركة (Username Date and Time of Transactions).

- في حال كون أنظمة معلومات البنك على اتصال مع جهات خارجية.

خامساً: المتطلبات الخاصة بأمن الأجهزة الالكترونية (Hardware Security)

1. ضرورة توافر سجلات تظهر الأجهزة الموجودة في البنك وأنواعها وتاريخ شرائها وشروط صيانتها وأسماء وعناوين الشركات المزودة.
2. إذا كان هناك ربط إلكتروني أو اتصال بين أجهزة حواسيب البنك وضمن مواقع جغرافية مختلفة (Inter Branches) فإنه من الضروري القيام بما يلي: (القصاص، 2005).

- استخدام النظام من خلال كلمة السر (Password) ووجود إمكانية لاسترجاع وتشغيل بعض الحركات (Call-Back Procedures).
- وضع إجراءات رقابية كافية عند استخدام الأجهزة خارج ساعات الدوام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. ضرورة وجود إجراءات رقابية على عمليات الدخول إلى دوائر تكنولوجيا المعلومات وبخاصة غرف الأجهزة (Computer Rooms)، وأن يتم السماح بدخول المخولين فقط، كذلك ضرورة وجود نظام إطفاء تلقائي، وكاميرات مراقبة، وكاشفات تسرب المياه، وكذلك عدم وجود أية إشارات تحدد مواقع دوائر تكنولوجيا المعلومات في البنك.
4. توفير إمكانية عمل نسخ احتياطية تلقائية للبيانات المهمة (Mirroring Write for Critical Data).
5. وضع إجراءات تخزين النسخ الاحتياطية من البيانات والبرمجيات داخل أو خارج البنك وأن تكون صحيحة وكافية ومعتمدة ووجود تعليمات وتوثيق مناسب لتنظيمها (السماتي، 2004).

سادساً: المتطلبات الخاصة بأمن الشبكات وخطوط الاتصال Network Security

يجب أن تتضمن سياسات وإجراءات أمن وحماية شبكات الاتصال بما فيه شبكة الإنترنت على الأقل ما يلي:

- وجود وصف مختصر للخدمات المصرفية التي تقدم من خلال الشبكة واستيفاء كافة المتطلبات التشريعية والإجرائية اللازمة لتقديم هذه الخدمة.
- توفير المتطلبات اللازمة لمراقبة اختراقات الشبكة (Monitoring Security Violations).
- تنظيم وإدارة الصلاحيات (Password Administration) (الرفاعي وياسين، 2002).
- ضرورة وجود وصف وظيفي للموظفين العاملين على الشبكة وعدم وجود تداخل أو تعارض في مهام موظفي إدارة شبكة الاتصال.
- ضرورة القيام بمراجعة كافة البرمجيات وبخاصة المالية منها كل فترة زمنية معينة للتأكد من سلامتها وعدم إجراء أية تغييرات عليها.
- ضرورة وضع محددات تمنع الوصول إلى ملف الصلاحيات (جداول السلامة) (Security Tables).
- ضرورة وجود تشغيل تلقائي لبرنامج مكافحة الفيروس (Anti Virus) على الشبكة وأن يتم تحديثه بصورة مستمرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضرورة القيام بمراجعة صلاحيات الأشخاص المخولين باستخدام الشبكة دورياً للتأكد من تطابقها مع الموافقات.
- ضرورة مراجعة التقارير الرقابية من الأشخاص المناسبين وبشكل دائم.
- ضرورة الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية من الملفات والبيانات والبرامج والأنظمة الخاصة بالشبكات في مواقع آمنة وأن تكون موثوقة.
- ضرورة وجود خطط طوارئ (Contingency Plan) وخطط للمعافاة من الكوارث وأن يتم تحديثها خلال فترات زمنية مناسبة (الرفاعي وياسين، 2002).

سابعاً: المتطلبات الخاصة بأمن إجراءات التشغيل (Operators Security Procedures)

- ضرورة وجود سياسة معتمدة ومطبقة لتوزيع البرامج ونماذج الشاشات وقواعد البيانات والنسخ التشغيلية من البرامج والتطبيقات على المواقع المختلفة على الأجهزة.
- ضرورة وجود رقابة على عمليات استخدام المواقع المختلفة على أجهزة الحواسيب (Directories) وتوثيق أية عمليات غير مشروعة يتم تنفيذها على تلك المواقع (Delete, Copy).
- ضرورة وجود متابعة للصلاحيات الاستثنائية والتي تمنح لأشخاص محددين ولأوقات محددة.
- ضرورة وجود مركز إلكتروني بديل (Computer Site).
- ضرورة مراجعة قوائم الصلاحيات (Authorization List) دورياً كل (3) أو (6) أشهر (Basel Com, 2004).

ضوابط إجراءات الرقابة الداخلية في بيئة أنظمة البيانات التشغيلية التي تستعمل الحاسوب

إن الضوابط الداخلية على معالجة البيانات التشغيلية عن طريق الحاسوب، والتي تساعد على تحقيق الأهداف العمومية للرقابة الداخلية، وتتضمن إجراءات يدوية وإجراءات مصممة في برامج الحاسوب. وتشمل هذه الإجراءات، واليدوية والكترونية بالحاسوب، والضوابط العامة التي تؤثر على بيئة أنظمة البيانات التشغيلية التي تستعمل الحاسوب (الضوابط العامة) وضوابط خاصة على التطبيقات المحاسبية (الضوابط التطبيقية) (القصاص، 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضوابط العامة في أنظمة البيانات التشغيلية التي تستعمل الحاسب

إن غرض الضوابط العامة في أنظمة البيانات التشغيلية التي تستعمل الحاسوب هو وضع إطار لرقابة كلية على نشـاطات هذه الأنظمة، وتوفير مسـتوى ثقة معقولة بأن الأهداف الكلية لنظم الرقابة الداخلية قد تحققت وتتضمن الضوابط العامة في أنظمة البيانات التشغيلية التي تستعمل الحاسوب ما يلي: (الرفاعي وياسين، 2002: 106).

أ- ضوابط التنظيم والإدارة مصممة لوضع إطار تنظيمي على نشاطات أنظمة البيانات التشغيلية التي تستعمل الحاسوب، وتتضمن سياسات وإجراءات تتعلق بوظائف الرقابة.

ب- ضـــوابط تطوير وصـــيانة الأنظمة التطبيقية وهي مصـــممة لتوفير ثقة معقولة بأن الأنظمة يتم تطويرها والحفاظ عليها بطريقة مرخصـة وكفؤة وهي أيضـاً مصـممة، نموذجياً لوضع ضوابط على: (Basel com, 2004, P. 49)

- اختبار وتمويل وتطبيق وتوثيق الأنظمة الجديدة أو المعدلة.
- تغييرات على الأنظمة التطبيقية.
- الوصول إلى الأنظمة الموثوقة.
- اكتساب أنظمة تطبيقية من أطراف ثالثة.

ج- ضوابط تشغيل الحاسوب وهي مصممة للرقابة على تشغيل الأنظمة، وتوفير ثقة معقولة بأن:

- الأنظمة قد تم استعمالها لأغراض مرخصة فقط.
- الوصول إلى عمليات الحاسوب مقيد بالأشخاص المرخصين.
- البرامج المرخصة هي المستعمل فقط.
- أخطاء المعالجات قد تم اكتشافها وتصحيحها.

د- ضوابط برمجيات الأنظمة وهي مصممة لتوفير ثقة معقولة بأن برمجيات النظام قد تم اكتسابها أو تطويرها بطريقة مرخصة وكفؤة، وتتضمن: (Basel com, 2004, P. 49)

- المصـــادقة والموافقة والاختبار والتطبيق والتوثيق لبرمجيات الأنظمة الجديدة، وللتعديلات على برمجيات الأنظمة الحالية.
- تقييد الوصول إلى برمجيات الأنظمة والتوثيق للموظفين المرخصين فقط.

هـ- ضوابط إدخال البيانات والبرامج، وهي مصممة لتوفير ثقة معقولة بأنه:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قد تم وضع هيكلية للمصادقة على المعاملات التي يتم إدخالها في النظام.
- إن الوصول إلى البيانات والبرامج مقيد بالموظفين المرخصين.

الإجراءات الوقائية الأخرى

هنالك إجراءات وقائية أخرى لأنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب والتي تسهم باستمرار المعالجات في هذه الأنظمة، وقد تتضمن ما يلي:

- إسناداً من خارج الموقع للبيانات والبرامج.
- إجراءات الاستعادة لاستعمالها في حالة السرقة أو الفقدان أو الإهلاك المقصود أو غير المقصود.
- توفير معالجات خارج الموقع في حالة حدوث كارثة (International Accounting Federation, 2004, PP. 699-707).

1- فحص ضوابط الرقابة العامة لأنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب

على المدقق دراسة كيفية تأثير هذه الضوابط العامة على تطبيقات أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب، والتي لها أهمية على عملية التدقيق. ونموذجياً، فإن الضوابط العامة في أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب والمتعلقة ببعض أو كافة التطبيقات، هي ضوابط يتكل بعضها على بعض، وذلك لأن عملها غالباً ما يكون ضرورياً لفعالية الضوابط التطبيقية لأنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب. لذا، فقد يكون أكثر فعالية أن يتم فحص تصميم الضوابط العامة قبل فحص الضوابط التطبيقية. (IAF, 2004, PP. 699-707).

الضوابط التطبيقية في أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب

إن الغرض من الضوابط التطبيقية لأنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب هو وضع إجراءات رقابة محددة على التطبيقات المحاسبية، لأجل توفير ثقة معقولة بأن كافة المعاملات قد تمت المصادقة عليها وتسجيلها، كما تمت معالجتها بالشكل الكامل والدقيق وفي الوقت المناسب. وتتضمن الضوابط التطبيقية في أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب ما يلي: (الرفاعي وياسين، 2002).

أ- الضوابط على المدخلات وهي مصممة لتوفير ثقة معقولة بأن

- المعاملات قد تم المصادقة عليها بشكل مناسب، قبل معالجتها بوساطة الحاسوب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المعاملات قد تمت تحويلها بدقة إلى صيغة قابلة للقراءة بالآلة، وتم تسجيلها في ملفات بيانات الحاسوب.
- عدم ضياع المعاملات أو إضافتها أو تكرارها أو تغييراها بشكل غير مناسب.
- المعاملات غير الصحيحة قد تم رفضها وتصحيحها، وفي حالة الضرورة، إعادة إدخالها في الوقت المناسب.

ب- الضوابط الرقابية على المعالجات وملفات بيانات الحاسوب وهي مصممة لتوفير ثقة معقولة بأن

- المعاملات، ومن ضمنها المعاملات المولدة من النظام، قد تمت معالجتها بوساطة الحاسوب بالشكل المناسب.
- عدم ضياع المعاملات أو إضافتها أو تكرارها أو تغييرها بشكل غير مناسب.
- أخطاء المعالجات قد تم تحديدها وتصحيحها في الوقت المناسب (الرفاعي وياسين، 2002).

ج- الضوابط الرقابية على المخرجات -مصممة لتوفير ثقة معقولة بأن

- نتائج المعالجة كانت دقيقة.
- الوصول إلى المخرجات مقيد بالموظفين المرخصين فقط.
- المخرجات قد تم تقديمها إلى الموظفين المرخصين الملائمين في الوقت المناسب.

فحص الضوابط الرقابية التطبيقية لأنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب

يتم تنفيذ الضوابط على المدخلات والمعالجات وملفات البيانات والمخرجات من قبل موظفي المعلومات التي تستعمل الحاسوب، أو مستخدمي النظام، أو مجموعة سيطرة منفصلة، أو قد تبرمج في البرمجيات التطبيقية. وتتضمن الضوابط التطبيقية لأنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب، والتي قد يرغب المدقق في اختبارها ما يلي: (معايير التدقيق الدولية، 2004: 694-695).

أ- ضوابط يدوية تمارس من قبل المستخدمين في حالة كون الضوابط اليدوية التي تمارس من قبل مستخدمي النظام التطبيقي، قابلة لتوفير ثقة معقولة بأن مخرجات النظام كاملة ودقيقة ومصادق عليها، فقد يقرر المدقق تحديد اختبارات الرقابة بالضوابط اليدوية هذه (مثلاً قد تتضمن الضوابط اليدوية التي تمارس من قبل المستعملين على نظام الرواتب الآلي، مجموعاً رقابياً توقيعاً للمدخلات بإجمالي الأجور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتدقيق اختباري لاحتســاب مخرجات صــافي الرواتب، وموافقات الدفع وتحويل الأموال، والمقارنة مع مبالغ سجل الرواتب، ومطابقة حساب المصرف الفوري). ففي هذه الحالة، قد يرغب المدقق في الاكتفاء باختبار الضوابط اليدوية التي تمارس من قبل المستعملين.

ب- ضـوابط على مخرجات النظام، في حالة استعمال الضوابط التي سيجري اختبارها على معلومات منتجة من قبل الحاسـوب أو تحتويها برامج الحاسوب، وذلك إضافة إلى الضوابط اليدوية التي تمارس من قبل المستعملين، فقد يمكن اختبار هذه الضوابط باختبار مخرجات النظام باستعمال طرق يدوية أو طرق التدقيق بمسـاعدة الحاسوب. هذه المخرجات قد تكون على شكل وسائط ممغنطة أو شريط مصــغر (مايكروفيلم) أو مطبوعات (مثلاً، قد يختبر المدقق الضــوابط التي تمارس من قبل المنشأة على مطابقات مجاميع التقارير مع الحسابات الرقابية في الأستاذ العام، وقد ينجز اختبارات يدوية على هذه المطابقات). وكبديل عند إجراء المطابقة بالحاسـوب، فقد يرغب المدقق في اختبار المطابقة وذلك عن طريق إعادة إجراء الرقابة باستعمال طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب. (معايير التدقيق الدولية، 2004: 694-695).

ج- إجراءات الرقابة المبرمجة، في حالة بعض أنظمة الحاسوب، قد يجد المدقق بأنه من غير الممكن، أو في بعض الحالات من غير العملي، اختبار الضـوابط عن طريق اختبار ضـوابط المستعملين أو مخرجات النظام فقط (مثلاً في التطبيقات التي لا توفر مطبوعات لموافقات انتقادية أو تجاهل للســياســات العـادية، قد يرغب المدقق في اختبار إجراءات الرقابة الموجودة داخل البرنامج التطبيقي). حيـث يقوم المـدقق بـدراســة إنجازات اختبارات الرقابة، وذلك باســتعمال طرق التـدقيق بمســاعـدة الحـاســوب، كاختبار البيانات، أو إعادة معالجة البيانات العملية، أو في الحالات غير الاعتيادية، اختبار ترميز البرنامج التطبيقي (معايير التدقيق الدولية، 2004: 694-695).

وسائل وأساليب التدقيق والرقابة على أنظمة معلومات التشغيل الالكترونية

يسـتطيع المدقق أن يسـتخدم أسـاليب التدقيق بمساعدة الحاسب الالكتروني عند تدقيق الملفات وذلك للحصـول على الأدلة التي تبين وجود أنظمة رقابة مطبقة، ومن هنا فإن على المدقق إثبات مناسـبة هــذه الــوســائــل وصــحــتــهــا لــغــايــات الــتــدقــيــق قــبــل اســتــخــدامــهــا (معايير التدقيق الدولية، 2004، 699-701).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهـذه البرامج مصـــممـة لإجراء مهـام معـالجـة البيـانـات مثـل بيانات القراءة واختيار وتحليل المعلومـات وإجراء الحســابـات وعمـل ملفـات البيانات وإعداد التقارير. كما يمكن للمدقق أو المنشـــأة استخدام البرامج من خلال مبرمج خارج المنشأة وقد يستخدم المدقق في حالات معينة البرامج الموجودة في المنشـأة بصـيغتها الأصـلية، أو المعدلة، وهناك برامج أخرى قد تسـتخدم لغير أغراض التدقيق ومن ذلك برامج المنافع (معايير التدقيق الدولية، 2004، 694-695).

ومن أنواع البرامج الأخرى برامج إدارة النظـام والتي تعـد أدوات إنتاجية محســنة وتعتبر عادة جزءاً من بيئـة أنظمـة تشـــغيـل البيانات المتقدمة، ومن ذلك برامج اســترجاع البيانات، كما توجد برامج التدقيق المدمجة والتي تبنى أحيانا ضـــمن نظام الحاســب الالكتروني للمنشـــأة لتزويد البيانات ليقوم المدقق باستخدامها فيما بعد وتشمل:

1. عرض اللقطات: يتعلق هذا الأسـلوب بأخذ صـور لمعاملة أثناء سـيرها عبر أنظمة الحاسب الالكتروني، وتدمج برامج التدقيق عند نقاط مختلفة في منطقة المعالجة لالتقاط صــور أثناء ســيرها عبر مختلف المعالجة.
2. ملف مراجعـة التـدقيق على نظام الرقابة: يتعلق بدمج الوحدات المتكاملة الخاصـــة ببرامج التدقيق ضـمن نظام تطبيقي لتوفير متابعة مسـتمرة لمعاملات النظام التشـغيلي، وتجمع المعلومات في ملف حاسوبي خاص يمكن للمدقق فحصه.
3. أســاليب البيانات ضـــمن الاختبار تســتخدم أثناء التدقيق بإدخال البيانات ضـــمن نظام الحاســب التشغيلي للمنشأة، ومقارنة التي تم الحصول عليها من نتائج محددة مسبقاً، ويمكن للمدقق استخدام بيانات الاختبار كما يلي: (معايير التدقيق الدولية، 2004، 699- 701).

   - اختبار معاملات مختارة من معاملات تمت معالجتها ســابقاً أو أوجدها المدقق لاختبار خصـــائص معالجة محددة خاصة بأنظمة معلومات المنشأة.

   - اختبار المعاملات المستخدمة في مرفق الاختبار المتكامل الذي تنشأ فيه وحدة " افتراضية"
4. عنـدمـا تتم معـالجة البيانات الاختبارية مع المعالجة العادية للمنشـــأة على المدقق أن يضـــمن إزالة المعاملات الاختبارية من سجلات المحاسبة للمنشأة.
5. يتم ربط الحاسـبات الشـخصـية المحمولة أحياناً بأنظمة الحاسـب التشـغيلي الرئيس للمدقق، ويشتمل ذلك (معايير التدقيق الدولية، 2004، 694- 695):

أ- الأنظمة الخبيرة كتصميم برامج التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- أدوات لتقييم إجراءات إدارة المخاطر للعميل.

جـ- أوراق عمل إلكترونية تتيح الاستخراج المباشر للبيانات من سجلات الحاسب التشغيلي للبيانات.

د- برامج مشتركه ونماذجية مالية

خصائص التشغيل الالكتروني للبيانات:

تعرّف هـذه الخصـــائص التشـــغيـل في المعيـار الدولي للمراجعة (401) رقم (20)، أنه يجب التعرف على هـذه الخصـــائص في التشـــغيل الإلكتروني للبيانات، لأنها تؤثر على تصـــميم كل من النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المتعلقة به.

وهناك عدة إجراءات تتعلق بتطبيق نظم الرقابة وهي:

أولاً: خصائص المعالجات:

نتج عن اســـتعمال الحـاســـب الالكتروني توافر أدلـة مـاديـة تتضـــمن الخصـــائص التـاليـة: (طلبه، 2002: 196-197):

1. غيـاب مســـتنـدات الإدخـال: يمكن إحلال الأدلة الكتابية لاعتماد إدخال البيانات في بعض النظم التي يتم الاتصال المباشر من خلالها بالحاسب الإلكتروني.
2. عدم وجود مسـار يمكن تتبعه "عملية منظورة": في أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسب فإن جزءاً من مسار العملية قد يكون قابلاً للقراءة بالآلة، ولفترة محدودة من الوقت.
3. الافتقـار إلى المخرجـات المادية "المنظورة" يتم الاطلاع على بعض المخرجات من خلال الدخول إلى ملفات وقراءتها بوساطة الحاسب.
4. سـهولة الوصول إلى البرامج والبيانات: يمكن إجراء عملية التعديل على الملفات والبرامج من خلال الدخول إليها وبأشكال مختلفة.

ثانياً: الهيكل التنظيمي:

يتضـمن الهيكل التنظيمي، المشـكل في بيئة أنظمة المعلومات التي تسـتخدم الحاسـوب بالخصـائص التالية (طلبة، 2002، 196- 197):

1. تركز الوظائف والمعلومات: من المرجح معرفة الموظفين بنقاط ضـــعف نظام الرقابة الداخلية مما يســـمح لهم بتعـديـل البرامج أو البيـانـات من خلال تخزينهـا أو معالجتها، كما لا بد من وجود ضوابط تقليدية للوظائف المتعارضة مع المنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تركز البرامج والبيانات: يتم تركيز البيانات لقراءتها آلياً، وعادة ما يتم الاحتفاظ بالبيانات، وفي ظل عدم وجود الرقابة فإن احتمالات الوصول إلى البرامج والبيانات وتعديلها تزداد (طلبة، 2002، 196- 197).

ثالثاً: الجوانب الخاصة بالتصميم والإجراءات:

تتضمن التصاميم والأوجه الإجرائية ما يلي:

1. ثبات الأداء: تنفذ نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات البرامج كما تمت برمجتها، بشرط إدراجها في النظام، وقد يؤدي خطأ البرمجة إلى وجود خطأ مستمر في وجود العمليات أو البيانات الأخرى.
2. إجراءات الرقابة المبرمجة: تسمح طبيعة التشغيل الالكتروني بتصميم إجراءات رقابية داخلية في شكل برامج للحاسب الالكتروني ومن ذلك استخدام كلمة سر لحماية البيانات.
3. تحديث ملفات الحاسب الالكتروني مرة واحدة: قد يؤدي إدخال عملية واحدة في النظام المحاسبي إلى تحديث كافة السجلات المرتبطة بالعملية تلقائياً.
4. العمليات الناتجة عن النظم: قد لا يتوفر دليل إثبات لاعتماد العمليات التي تنشأ من نظام التشغيل الإلكتروني ومن ذلك احتساب الفوائد وتحصيلها تلقائياً على أرصدة حساب العملاء على أساس نسب تم إدخالها (طلبة، 2002، 196- 198)
5. تعرض وسائل تخزين البيانات والبرامج للمخاطرة: يتم تخزين أحجام هائلة من البيانات من خلال استخدام الاسطوانات مثلاً وقد تكون هذه الوسائل معرضة للسرقة أو التلف.

نظم المحاسبة المؤتمتة ونظم المحاسبة اليدوية:

أولاً: خصائص العمل المؤقت (محمد وقواص، 2000: 24):

1. من حيث مسار العمليات: يظهر مسار العمليات كاملة من خلال تصميم أنظمة الحاسب التشغيلي.
2. اتساق معالجة العمليات: تتلخص النظم المؤتمتة عملياً من حدوث الأخطاء الكتابية التي تصاحب عادة المعالجة اليدوية.
3. الفصل بين المهام: يتم عادة تكوين مجموعات رقابة لمنع أو لاكتشاف أخطاء التشغيل أو المخالفات وحماية البيانات من التدخل غير المسموح به باستخدام كلمات السر (المفاتيح) لمنع تنفيذ المهام غير المتجانسة بوساطة أشخاص لهم حق الاتصال أو التعامل مع الأصول والتعامل مع السجلات من خلال نهاية طرفية مرتبطة بالحاسب الالكتروني المركزي (محمد وقواص، 2000: 44).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. احتمال الأخطاء والمخالفات: التقليل من تدخل العنصر البشري في معالجة العمليات بالحاسب الالكتروني يمكن أن يؤدي إلى تقليص ملاحظة الأخطاء والمخالفات.
5. احتمال زيادة فاعلية الإشراف الإداري: توفر أنظمة الحاسب التشغيلي أدوات تحليلية مختلفة تستطيع من خلالها استخدام الفحص والإشراف على مختلف الأنشطة بالمنشأة.
6. البدء أو التنفيذ التالي للعمليات بالحاسب الآلي: يتم اعتماد العمليات والإجراءات وتوثيقها أوتوماتيكيا بالحاسب الالكتروني وهي تختلف عن الآلية المتبعة في النظام المحاسبي اليدوي (محمد وقواص، 2000: 44).
7. اعتماد أنواع الرقابة الأخرى على الرقابة على تشغيل الحاسب الآلي: تؤدي عمليات معالجة أو تشغيل البيانات إلى ظهور تقارير أو مخرجات أخرى يمكن استخدامها الكترونياً وتعتمد هذه الإجراءات الرقابية اليدوية على دقة واكتمال المعالجة أو التشغيل بالحاسب الآلي (القاسم، 2000، 163).

الرقابة العامة لمعالجة النظم المؤتمتة (Eddy, 2002,P. 128-131)

يمكن تقسيم الرقابة العامة لمعالجة النظم إلى:

أ- الرقابة الإدارية والتنظيمية: وهي مصممة لوضع إطار تنظيمي على نشاطات النظم المؤتمتة، ويشمل هذا الإطار على:

- السياسات والإجراءات المتعلقة بمهام الرقابة.

- الفصل المناسب بين المهام غير المتجانسة.

ب- تطوير نظم التطبيقات وصيانتها والرقابة عليها: وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن النظم قد تم تطويرها وصيانتها بطريقة رسمية وناجحة ومثال ذلك تداول وثائق النظم

جـ- رقابة تشغيل الحاسب الآلي: وهي مصممة لمراقبة تشغيل النظم ولتوفير تأكيد معقول ومثال ذلك التأكيد من أخطاء التشغيل أنه تم اكتشافها وتصحيحها.

د- رقابة برامج النظم: وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن برامج النظم يتم الحصول عليها ووضعها بطريقة رسمية وناجحة.

هـ- رقابة إدخال البيانات والبرامج: وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن: (Eddy, 2002, P. 128-131):

- هناك نظام معين للموافقة على العمليات التي يتم إدخالها في النظام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تداول البيانات والبرامج يقتصر على الموظفين المختصين.

و- هناك إجراءات احتياطية أخرى لمعالجة النظم المؤتمتة يمكن أن تسهم في استمرارية هذه النظم ومن ذلك توفير المعالجة خارج موقع العمل في حال حصول كارثة.

الرقابة التطبيقية للنظم المؤتمتة

تقسم أساليب الرقابة كما في الشكل (4) إلى: (Moscove et al., 2001, P. 254-262)

الشكل (4)

أساليب الرقابة

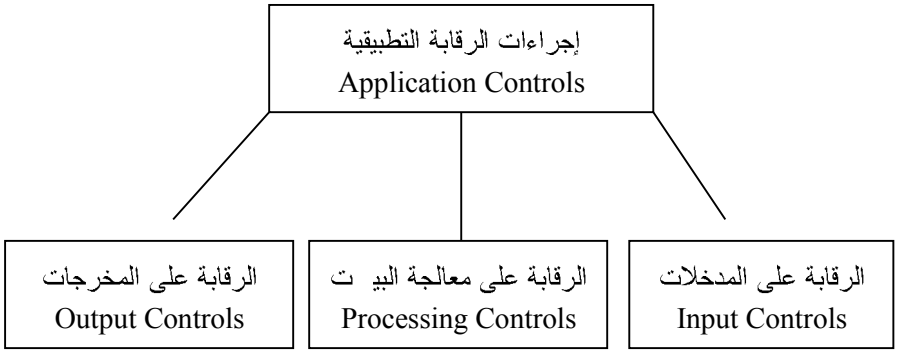

بتصرف الباحث.

1- الرقابة على المدخلات

إن مرحلة معالجة البيانات التي تتضمن أكبر جزء من التدخل البشري هي مرحلة الإدخال، وهذا يحدث في كل الشركات، لذلك فإن نتيجة المخاطرة والوقوع في الأخطاء تكون كبيرة.

تهدف أساليب الرقابة على المدخلات إلى تأكيد صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية، ومن الأفضل اختبار البيانات المدخلة في وقت مبكر لعدة أسباب أهمها: (Hartman, 2002)

1. يسهل تصحيح البيانات التي تم رفضها في مرحلة الإدخال، وذلك بالرجوع إلى المستندات الأصلية وفحص أسباب رفضها.
2. ليس بالضرورة أن تكون البيانات المعدة للإدخال دقيقة، لذلك يجب إجراء الاختبار المتكرر للبيانات.
3. ليس اقتصادياً أن تستمر عملية فحص البيانات خلال المراحل كافة بعد مرحلة معينة من معالجة البيانات، تعتبر كل البيانات سليمة وخالية من الأخطاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. يجب أن لا يســتخدم نظام المعلومات المحاســبي في المراحل الأخيرة لعملية المعالجة بيانات خطأ، وبذلك يمكن حماية الملفات الرئيسة ووقاية عملية معالجة البيانات في المراحل الآتية

5. لا يمكن لنظام المعلومات المحاسـبي أن يعطي معلومات جيدة إذا لم يبدأ ببيانات صـحيحة، ويرى البـاحث أنه من المناســب تقســيم إجراءات الرقابة على الإدخال إلى أربع مراحل: (Hartman, 2002, P. 12)

- تسجيل ومراقبة البيانات
- نسخ البيانات
- اختبارات التدقيق
- إجراءات الرقابة الإضافية

2- الرقابة على معالجة البيانات

تركز هذه الإجراءات على تعديل البيانات المحاسـبية بعد إدخالها إلى نظام الحاسـوب وتهدف إلى توفير درجة كافية من تنفيذ عملية معالجة البيانات الكترونياً طبقاً للبرامج المستخدمة، وعدم إغفال أي عمليـة وعدم معالجة أي عمليات غير موافق عليها، لذلك يجب التأكد من صــحة البرامج والقواعد المستخدمة في عمليات المعالجة(Boardman, 2004, P. 13).

3- الرقابة على المخرجات

إن هدف إجراءات الرقابة على المخرجات هو التأكد من صـلاحيتها ودقتها واسـتكمالها، وبذلك يجب التأكد من (القاسم، 2000: 361):

1- وجود نماذج ثابتة لأشكال التقارير.

2- إن محتوى التقرير يعكس البيانات المخزنة في الملفات.

3- إيصال التقارير إلى الأشخاص الذين يملكون حق الإطلاع عليها.

4- المحافظة على مواعيد إصدار التقارير.

أساليب الرقابة على قواعد البيانات

تهدف إلى توافر درجة تأكد معقولة من ســلامة تســجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير وهذه الأهداف واحدة في كل من النظام اليدوي والنظام المؤتمت وتسـاعد هذه الأهداف في: (القاسـم، 2000: 360)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التأكد من معالجة كل العمليات.

- أن عمليات المعالجة تمت بشكل صحيح ودقيق.

ويتبين مما سبق أن هناك عوامل يجب مراعاتها في تصميم أساليب الرقابة المحاسبية الجيدة: (القاسم، 2000: 360)

1. سلطة إقرار العمليات.
2. دقة البيانات وشموليتها.
3. دقة معالجة البيانات.
4. التوقيت المناسب في المدخلات والمعالجة والمخرجات.
5. حماية المدخلات والمخرجات وملفات الكمبيوتر.
6. حماية نظام الكمبيوتر وأجهزته.
7. الفعالية والتكلفة.

المشاكل التي يمكن حدوثها في الرقابة الداخلية ضمن بيئة النظم المؤتمتة

يمكن تحديد عدد من المشاكل التي يمكن حدوثها أثناء عملية الرقابة الداخلية ضمن بيئة النظم المؤتمتة: (Boardman, 2004, P. 115-121)

1. إنقاص مسارات التدقيق أو إلغاؤها.
2. التغيرات في بيانات المحاسبة وبرامج الكمبيوتر ربما يتم بوساطة أفراد يفتقرون إلى الفهم الكافي لإجراءات التحكم وسياسات المحاسبة، أو ربما تتم تغيرات كهذه من دون اختيار ملائم أو من دون موافقة الإدارة.
3. ربما يتاح للمزيد من الأفراد الوصول إلى البيانات المحاسبية التي تعد مورداً هاماً للشركة، ويعد الوضع خطيراً عند استخدام شبكات بما أن الأشخاص يمكنهم الوصول للبيانات من نقاط متعددة، حيث توجد أجهزة الكمبيوتر المحمولة، وكنتيجة لذلك ربما يحصل أشخاص لديهم خبرة بالنظم المحاسبية، ولكن غير مخولين بالوصول إلى الملفات المهمة.
4. بيانات المحاسبة المخزنة في الأنظمة المؤتمتة تختلف عن الورقية، حيث تكون قابلة للمحي وبما أنها بيانات قيمة ومهمة فعملية إلحاق الأضرار بها خسارة كبيرة، لذلك يجب تطبيق إجراءات رقابة وتحكم داخلي جيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال الإطلاع على الدراسات السابقة تم تصنيف المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بشكل عام إلى أربعة أصناف رئيسة: (البحيصي والشريف، 2008)

أولاً: مخاطر المدخلات:

وهي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام، وهي مرحلة إدخال البيانات إلى النظام الآلي وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

1. الإدخال غير المتعمد (غير المقصود) لبيانات غير سليمة بوساطة الموظفين.
2. الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بوساطة الموظفين.
3. التدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة الموظفين.

ثانياً: مخاطر تشغيل البيانات

وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام وهي مرحلة تشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

1. الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بوساطة الموظفين.
2. الوصول غير الشرعي للبيانات والنظام بوساطة أشخاص من خارج المنشأة.
3. اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر.
4. إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام.
5. اعتراض وصول للبيانات من أجهزة الخوادم إلى أجهزة المستخدمين.

ثالثاً: مخاطر مخرجات التشغيل الالكتروني:

تتعلق تلك المخاطر بمرحلة مخرجات عمليات معالجة البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم للحسابات أو تقارير وأشرطة ملفات ممغنطة وكيفية استلام تلك المخرجات، وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

1. طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات.
2. خلق مخرجات زائفة/غير صحيحة.
3. سرقة البيانات/المعلومات.
4. عمل نسخ غير مصرح (مرخص) بها من المخرجات.
5. الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. طبع وتوزيع المعلومات بوساطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك.
7. المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطأ إلى أشخاص غير مخولين باستلام نسخة منها.
8. تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها (البحيصي والشريف، 2008).

رابعاً: مخاطر بيئية

وهي المخاطر التي تحدث بسبب عوامل بيئية، مثل: الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير، والمتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق؛ وسواء تلك الكوارث طبيعية أم غير طبيعية فإنها قد تؤثر على عمل النظام المحاسبي وقد تؤدي إلى تعطل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة مما يؤثر على أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. (البحيصي والشريف، 2008).

الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية

دراسة فاضل (2007) بعنوان: "مدى تأثير العوامل البيئية والتنظيمية والسلوكية والتكنولوجية على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية لدى البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير العوامل البيئية والتنظيمية والسلوكية والتكنولوجية على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية سواء أخذت هذه العوامل بصورة مجتمعة أو مستقلة، بالإضافة إلى معرفة مدى التباين في وجهات نظر الأفراد المستجيبين عن ذلك والتي قد تعزى إلى المسمى الوظيفي أو إلى عدد سنوات الخبرة أو إلى عدد الدورات التدريبية أو إلى جنسية البنك.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تصميم وتطوير استبانة علمية محكمة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (340) موظفاً في الإدارات المالية والأقسام المحاسبية، والوحدات ذات العلاقة بنظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية في اليمن، وقد خضعت (172) استبانة للتحليل أي ما نسبته (50.59%) من عدد الاستبانات الموزعة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية

- إنه عند أخذ العوامل المستقلة كحزمة واحدة، وجد أن هناك تأثيراً إيجابياً لكلٍ من العوامل التكنولوجية والتنظيمية على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية، بينما لم يوجد تأثير لكلٍ من العوامل البيئية والسلوكية، وأن العوامل المستقلة إذا أخذت بصورة مجتمعة فإنها تسهم في تفسير ما نسبته (37.9%) من التباين أو التغير الحاصل في سلوك فاعلية نظم المعلومات المحاسبية لدى البنوك التجارية في اليمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إنه عند أخذ كل عامل مستقل بصورة منفصلة فقد تم تبين وجود أثر واضح وإيجابي لجميع متغيرات الدراسة على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية في اليمن، وكان التأثير بنسب متفاوتة.

- تبين عدم وجود فروق بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدرجة فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة لدى البنوك التجارية في اليمن.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة، بأنها تناولت موضوعاً جديداً وهو نظم تشغيل البيانات الإلكترونية بالتطبيق على البنوك التجارية الكويتية، وهو ما لم تتناوله الدراسة السابقة.

دراسة الحاروني (2006) بعنوان: "دور مراجع الحسابات في مراجعة حسابات الشركات في ظل استخدام الحاسب الآلي- دراسة تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور مراجع الحسابات في مراجعة حسابات الشركات في ظل استخدام الحاسب الآلي، حيث أشارت الدراسة إلى اختلاف النظم المحاسبية التي تستخدم الحاسب الآلي باختلاف الشركات، وكذلك اختلاف أساليب المراجعة التي يستخدمها المراجع في تنفيذ مهام عملية المراجعة، لتشمل المراجعة من حول الحاسب، والمراجعة من خلال الحاسب، والمراجعة بوساطة برامج المراجعة الآلية الجاهزة.

وخلصت الدراسة إلى تقديم إطار عام مقترح لمراجعة حسابات الشركات التي تستخدم الحاسب الآلي باستخدام أسلوب المراجعة من حول الحاسب، وتضمنت الدراسة الإجراءات اللازمة لتنفيذ مهام عملية المراجعة على النحو التالي:

تختلف إمكانات كل برنامج من البرامج المستخدمة داخل الشركة، ويمكن تحديد تلك الإمكانات من خلال:

تتمثل إمكانات الحاسب الآلي في القدرة على تخزين وإجراء العمليات الحسابية والمنطقية البسيطة والمعقدة وغيرها من القدرات، ويتم في بعض البرامج استخدام القليل من هذه الإمكانات والبعض الآخر يستخدمها كاملة.

يمكن تقسيم البرامج المستخدمة وفقاً لعلاقتها ببعضها إلى:

1- برامج العملية الواحدة: تقوم بعملية واحدة مثل القيام بإثبات عمليات المدينين أو الدائنين فقط.

2- برامج مستقلة: تقوم بعملية محاسبية متكاملة.

3- برامج مترابطة: تقوم بالعمل بشكل مترابط بحيث يؤثر كل برنامج على الآخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن تقسيم الحواسب المستخدمة بالشركة وفقاً لعلاقتها ببعضها إلى:

- حواسب مستقلة: حيث يعمل كل حاسب بشكل مستقل.
- حواسب مرتبطة عن طريق شبكات: حيث تعمل الحواسب معاً باستخدام شبكة.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة من خلال أنها تعلقت بنظم الرقابة الداخلية التي يعد مراجع الحسابات جزءاً منها لذلك فإن الدراسة الحالية هي أوسع من الدراسات السابقة.

دراسة الصباغ (2006) بعنوان: "اختبار النظم الخبيرة وتقرير صلاحيتها بوساطة المراجعين"، الدراسات والبحوث التجارية".

تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار يمكن المراجع من اختبار النظم الخبيرة التي تستخدمها الشركة محل المراجعة، وتقرير صلاحيتها بوساطة المراجعين، وتحقيقاً لهذا الهدف تناولت الدراسة بعض النقاط الهامة مثل طبيعة واستخدامات النظم الخبيرة في مجالات المحاسبة والمراجعة، والخصائص التي تتميز بها عن النظم الإلكترونية التقليدية.

وخلصت الدراسة إلى تقديم هذا الإطار الذي يمكن المراجعين من اختبار النظم الخبيرة وتقرير صلاحيتها، والذي يرتكز على نقطتين أساسيتين هما:

أولاً: أهداف تقرير صلاحية النظم الخبيرة: إن الهدف الرئيس يتمثل في تقرير مدى صلاحية نظام الخبير حتى يمكن الاعتماد عليه، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق عدد من الأهداف الفرعية تتمثل في تحديد نطاق استخدام النظام الخبير وتأثير ذلك على الشركة محل المراجعة، وتفهم عناصر هذا النظام وتوثيقها وتقييم مدى ترابط هذه العناصر مع بعضها من جهة، ومع نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني من جهة أخرى، والتعرف على المخاطر المرتبطة ببيئة النظام الخبير، وتجميع أدلة الإثبات من خلال استخدام أساليب وأدوات مراجعة النظام، وغيرها من الأهداف الفرعية الأخرى.

ثانياً: خطوات ومراحل تقرير صلاحية النظم الخبيرة: تتمثل خطوات ومراحل اختبار وتقرير صلاحية النظم الخبيرة في ضوء طبيعة هذه النظم والأهداف المراد تحقيقها في الخطوات التالية:

1. التعرف على النظام الخبير محل الاختبار.
2. تفهم هيكل الرقابة الداخلية وتخصيص خطر الرقابة.
3. تخطيط وتنفيذ اختبارات النظام الخبير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة أنها تناولت نظم الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات الإلكترونية، أما الدراسة السابقة فتناولت استخدام النظم الخبيرة في تلك البنوك.

دراسة خصاونة (2006) بعنوان: "أثر تطور المعالجة الإلكترونية على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية". هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر تطور المعالجة الإلكترونية على أنظمة الرقابة الداخلية، وقد تم اختيار قطاع البنوك التجارية لتطبيق هذه الدراسة، لأن القطاع المصرفي متميز في إدخال تكنولوجيا المعلومات واستخدامها بشكل موسع، وهنا تظهر الحاجة إلى إيجاد بيئة سليمة لمعالجة البيانات الإلكترونية وضمان الدقة في المعالجة الإلكترونية، وفي هذه الدراسة بيان تطور المعالجة الإلكترونية في البنوك التجارية الأردنية، وأثر ذلك على إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في البنوك التجارية الأردنية خلال فترتين زمنيتين من (1980 - 1990) و(1991 - 2002)، وقد تم اختيار هاتين الفترتين المختلفتين لتطور الإجراءات المستخدمة في البنوك خلال هاتين الفترتين، بالإضافة إلى استكمال إدخال الحاسوب وتطبيقاته إلى جميع أقسام البنك وفروعه.

لتحقيق هدف الدراسة فقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي والاستقرائي من خلال جمع المعلومات من الكتب والدوريات والمقالات العربية والأجنبية، إضافة إلى الدراسة الميدانية المعتمدة على توزيع استبانة البنوك التجارية.

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل تطور المعالجة الإلكترونية إجراءات الرقابة التنظيمية في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترتين موضوع الدراسة.
- يوفر نظام الرقابة الداخلية في ظل تطور المعالجة الإلكترونية إجراءات الرقابة على التوثيق وتطوير النظم في البنوك التجارية خلال الفترتين موضوع الدراسة.
- يؤمن نظام الرقابة الداخلية في ظل تطور المعالجة الإلكترونية إجراءات الرقابة التشغيلية في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترتين موضوع الدراسة.
- يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل تطور المعالجة الإلكترونية إجراءات الرقابة على المدخلات في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترتين موضوع الدراسة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة، بأنها تناولت موضوعاً جديداً وهو نظم تشغيل البيانات الإلكترونية بالتطبيق على البنوك التجارية الكويتية، أما الدراسة السابقة فقد حاولت تقصي أثر تطور المعالجة الإلكترونية على أنظمة الرقابة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة القصاص (2005) بعنوان: "دور رقابة البنك المركزي الأردني في تحسين وزيادة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية الأردنية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر رقابة البنك المركزي الأردني في تحسين وزيادة كفاءة وفعالية أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية من خلال الحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه الأنظمة.

ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة تم إعداد استبانة موجهة لعينة الدراسة، وذلك اعتماداً على الأدبيات السابقة والإطار النظري للدراسة والمعايير المعتمدة عالمياً مثل لجنة بازل ومعايير (شهادة مدققي نظم المعلومات).

وبعد تحليل مفردات الاستبانة بالأدوات الإحصائية المتعارف عليها وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- يوجد تأثير لرقابة البنك المركزي الأردني المتعلقة بأنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على سلامة وأمن العمل المصرفي الإلكتروني.
- يوجد توافق بين المعايير التي يستند إليها البنك المركزي الأردني في رقابته على نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية والمعايير المتعارف عليها عالمياً في هذا المجال.
- تلتزم البنوك التجارية الأردنية بالأسس والمعايير التي حددها البنك المركزي في إدارة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سلامة وموثوقية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية والتوسع في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية من قبل عملائها.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أنها تناولت موضوع نظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات، أما الدراسة السابقة فإنها تناولت رقابة البنك المركزي في تحسين نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية.

دراسة القطاونة (2005) بعنوان: "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي: دراسة على منشآت المصارف والتأمين المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان ضمن السوق الأول، حيث تم تصميم وتطوير استبانتين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بغرض تحقيق أهداف الدراسة، الأولى كانت بغرض قياس فاعلية النظام المحاسبي، والثانية كانت بغرض قياس أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدم عدداً من الأساليب الوصفية على جانب أدوات الاستدلال الإحصائي، وأهمها أسلوبا الانحدار والارتباط.

وتوصلت الدراسة إلى أن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات أثراً على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، وكان أهم عامل مؤثر استخدام شبكات الاتصالات، يليه الأجهزة والبرمجيات، ومن ثم قواعد البيانات، كما تبين أن لاختلاف نوع القطاع أثراً في مدى الإفادة من التكنولوجيا، حيث تبين بأن قطاع المصارف يتمتع بمستويات تكنولوجية أعلى منه في شركات التأمين.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة، بأنها تناولت موضوعاً جديداً وهو نظم تشغيل البيانات الإلكترونية بالتطبيق على البنوك التجارية الكويتية، وهو ما لم تتناوله الدراسة السابقة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة بأنها تناولت موضوع الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات بينما تناولت الدراسة السابقة موضوع أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية النظام.

دراسة صيام (2004) بعنوان: "تقييم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي". هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية، من خلال مجموعة من المعايير التي تعكس فاعلية أداء هذه النظم المتمثلة بالجودة والمرونة والبساطة والموثوقية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة وزعت على المديرين الماليين والعاملين في الدوائر المالية في الإدارات العامة للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية (بورصة عمان)، للعام (2003) والبالغ عددها (9) بنوك، حيث تم توزيع (45) استبانة، واعتمد منها لغايات التحليل (42) استبانة.

وقد توصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية وفي ظل التطور التكنولوجي تتسم بالجودة، وذلك من خلال دقة وكفاية مخرجات هذه النظم وملاءمة توقيت تقديمها لمتخذ القرارات وبالشكل المناسب، بما يسهم في ترشيد القرارات المتخذة، كما كان من نتائج هذه الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية وفي ظل التطورات التكنولوجية تتسم بالمرونة والبساطة والموثوقية، وأن الترتيب التنازلي لها كان على النحو التالي: (الجودة، الموثوقية، المرونة، البساطة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة بأنها تناولت موضوع الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات بينما تناولت الدراسة السابقة موضوع أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية النظام.

دراسة خالد (2004) بعنوان: "تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسوب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة". هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسوب من أبعادها المختلفة، الفنية والسلوكية، والإنسانية، من خلال التعرف على مدى كفاءتها من جهة ثم التعرف على مدى فاعليتها من جهة أخرى إلى جانب معرفة رضا مستخدمي النظام كمعيار أو محدد ثالث على تقييم أداء تلك النظم، واعتمد الباحث في دراسته على استبانتين تم توزيع إحداهما على العاملين بالنظام والأخرى على مستخدمي المعلومات (مخرجات النظام).

وتوصلت الدراسة إلى أن النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسوب تتمتع بدرجة كبيرة من الفاعلية في تحقيق أهدافها من حيث السرعة والدقة والمرونة والتكامل والرقابة والأمن، كما أظهرت أن مشاركة المستخدمين في تطوير النظم المحاسبية المحوسبة يحقق أداء أفضل لها.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أنها تناولت الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات أما الدراسة السابقة فتناولت تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسوب.

دراسة الحسبان (2004) بعنوان: "قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس قدرة الشركة المساهمة العامة الأردنية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تناول متطلبات تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات، كما عرض الباحث لتطور دور التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات.

كما تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال عينة مكونة من (135) مدققاً داخلياً في مختلف القطاعات الاقتصادية الأردنية، وبعد هذا العرض، توصل الباحث إلى عدد من النتائج ذات الأهمية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، منها:

- إن هناك شركات مساهمة عامة لا يوجد لديها دوائر تدقيق داخلي أو مدققون داخليون وقد بلغ عددها (27) شركة وأن هناك (84) شركة يوجد فيها دوائر تدقيق داخلي أو مدققون داخليون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن هناك تأثيراً لبيئة تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- إن قطاع التامين أكثر القطاعات قدرة على مواكبة متطلبات البيئة الداخلية لتكنولوجيا المعلومات بمتوسط (4.13) يليه قطاع البنوك بمتوسط (4)، حيث بلغ متوسط قطاعي الخدمات والصناعة (3.7) لكلٍ منهما.
- إن قطاع البنوك أكثر القطاعات قدرة على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات من حيث مكونات نظام الرقابة الداخلية بمتوسط (3.74) يليه قطاع التامين بمتوسط (3.73) فقطاع الصناعة بمتوسط (3.4) فقطاع الخدمات بمتوسط (3.2).
- إن قطاع البنوك أكثر القطاعات قدرة على مواجهة متطلبات مشاكل تصميم نظام الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات بمتوسط (3.59) يليه قطاع الصناعة بمتوسط (3.5) فقطاع التأمين بمتوسط (3.43) فقطاع الخدمات بمتوسط (3.2).
- إن قطاع البنوك أكثر القطاعات قدرة على مواكبة متطلبات الضوابط الرقابية لنظام الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات بمتوسط (3.76) فقطاع الصناعة بمتوسط (3.6) فقطاع التأمين بمتوسط (3.48) فقطاع الخدمات بمتوسط (3.29).
- إن قطاع البنوك أكثر القطاعات قدرة على مواكبة متطلبات دور التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات بمتوسط (3.77) يليه قطاع التأمين بمتوسط (3.44) فقطاع الصناعة بمتوسط (3.4) فقطاع الخدمات بمتوسط (3.11).

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في ارتباط الأولى بنظم تشغيل البيانات الإلكترونية والثانية مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات.

دراسة أحمد (2003) بعنوان: "الأساليب الفنية الأكثر فعالية من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي في اكتشاف الخطأ والغش في ظل النظم الإلكترونية لمعالجة البيانات". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأنظمة التي تستخدمها المنشآت في معالجة البيانات إلكترونياً، وتحديد أنواع الخطأ والغش المكن أن ترتكب في أنظمة المعالجة الإلكترونية للبيانات، والتعرف على مداخل (طرق) التدقيق المستخدمة في ظل البيئة الإلكترونية لمعالجة البيانات (حول الحاسب، خلال الحاسب،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باستخدام الحاسب)، وتحديد الأساليب الفنية الأكثر فعالية في اكتشاف الخطأ والغش المستخدمة في كل مدخل من مداخل التدقيق.

اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة على نوعين رئيسيين من المصادر كان أولهما الكتب والدوريات والتي تستمد منها البيانات الثانوية وبناء الإطار النظري للدراسة، وثانيهما يتمثل في الاستبانة الخاصة بمعالجة الجانب العملي من هذه الدراسة، والتي تم تصميمهما من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة في موضوع الدراسة، وذلك بحيث تغطي وتجيب عن الأسئلة المطروحة في مشكلة وفرضيات الدراسة بالشكل المناسب والتي سنحصل منها على البيانات الأولية للدراسة. وقد تكونت عينة الدراسة من (138) مدققاً من بين المدققين العاملين في الأردن ممن يحملون فئة (أ).

وفي هذه الدراسة استخدم الباحث عدة أساليب إحصائية (اختبار درجة المصداقية، اختبار كولمجروف سميرنوف، اختبار t-test، اختبار شافيه تحليل التباين الأحادي)، من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لخدمة أغراض الدراسة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأساليب الفنية المستخدمة في عملية التدقيق وبين ما يتم اكتشافه من أخطاء غير متعمدة وتحريفات متعمده (الغش)، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن مدخل التدقيق من خلال الحاسب هو أهم مداخل التدقيق في اكتشاف الأخطاء في ظل البيئة الإلكترونية لمعالجة البيانات، وأكثر الأساليب الفنية فعالية في اكتشاف الأخطاء في ظل هذا المدخل هي أسلوب البيانات الاختبارية وأسلوب المحاكاة المتوازية.

وتتميز الدراسة الحالية بأنها تناولت موضوع نظم تشغيل البيانات الإلكترونية، أما دراسة أحمد تناولت الأساليب الفنية من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي، في ظل النظم الإلكترونية لمعالجة البيانات.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أن الأولى تناولت نظم الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات أما الدراسة السابقة فتناولت موضوع اكتشاف الغش والخطأ في ظل النظم الإلكترونية لمعالجة البيانات.

دراسة قاحوش (2002) بعنوان: "العمل المصرفي عبر الإنترنت: الاعتبارات القانونية". هدفت هذه الدراسة إلى استعراض المسائل والمتطلبات القانونية للعمل المصرفي عبر الإنترنت، والتعرف على العقبات القانونية التي تعترض هذا النوع من العمل الذي يتطلب نقل البيانات بوسائل إلكترونية، والجهود المبذولة على المستويين الدولي والمحلي للتغلب على تلك العقبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد خلصت الدراسة إلى أن التعاملات الإلكترونية في الأردن آخذة بالتزايد من خلال غزو الإنترنت لكافة مجالات الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات وعلى كافة الصعد المصرفية والتجارية وغيرها، إضافة إلى ظهور الحكومة الإلكترونية التي تعمل على تعزيز الاتصال الإلكتروني فيما بين الأطراف المختلفة والحكومة، وحيث وجد من خلال دراسته وجود اهتمام دولي في موضوع خصوصية انتقال البيانات بوسائل إلكترونية، وأن هناك دولاً مثل الاتحاد الأوروبي التي تعتبر موضوع خصوصية البيانات من المتطلبات الأساسية للتجارة والتعامل الدولي مع الأطراف الخارجية، وحيث لا يوجد في الأردن قانون يعنى بسرية وخصوصية البيانات (خاصة البيانات المنقولة بوسائل إلكترونية)، من خلال كل ذلك أوصى بضرورة العمل وبالسرعة الممكنة على إيجاد قانون وطني يعنى بالسرية والخصوصية للبيانات المنقولة بوسائل إلكترونية، وذلك للحاق بركب الدول المتقدمة ومواكبة كل ما هو ضروري لمصلحة الوطن.

وتتميز الدراسة الحالية عن دراسة قاحوش (2002) أن الدراسة الحالية تناولت موضوعاً بعيداً عن الموضوع الذي تناولته الدراسة الحالية، حيث كان موضوعها عن العمل المصرفي عبر الإنترنت.

دراسة شقير (2002) بعنوان: "الرقابة والتفتيش والتدقيق الداخلي على الفعاليات والأنشطة والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف العربية عبر الوسائل الإلكترونية ودورها في التقليل من مخاطر العمل المصرفي". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة والتفتيش الداخلي على الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك لعملائها في تقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند تقديمها لهذه الخدمات، إضافة إلى التعريف بمفهوم المخاطر المختلفة التي تحيط بالتقنيات الحاسوبية المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية.

وقد استعرض الباحث وسائل الرقابة المستخدمة في هذا المجال وتقنياتها، إضافة إلى استعراض الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك بالوسائل الإلكترونية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها إضافة إلى الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في تقديم هذه الخدمات وعناصرها.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن معظم البنوك العربية تقدر نسبتها بحوالي (85%) ما زالت تستخدم تقنيات الحاسوب وفق الأسلوب التقليدي من خلال تخزين واستخراج المعلومات والبيانات.
- أن باقي البنوك التي تقدر نسبتها بحوالي (15%) والتي تستخدم الأسلوب الإبداعي في تنميط الذكاء الإلكتروني لتقديم الخدمات المصرفية التقليدية بقالب جديد وبأسلوب ابتكاري استطاعت اختراق محيطها الجغرافي وتقديم خدماتها لعملائها حيثما كانوا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن المؤسسات المصرفية التي تتبنى نظاماً رقابياً فعالاً على الأنشطة والخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة لعملائها أقل عرضة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الأخرى التي لا تطبق أنظمة رقابة مشابهة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة، بأنها تناولت موضوعاً جديداً وهو نظم تشغيل البيانات الإلكترونية بالتطبيق على البنوك التجارية الكويتية، وهو ما لم تتناوله الدراسة السابقة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة من حيث إن الأولى تعلقت بنظم تشغيل البيانات الإلكترونية أما الثانية فتناولت موضوع تقليل المخاطر المصرفية عبر الوسائل الإلكترونية.

دراسة خطاب (2002) بعنوان: "تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية من خلال قياس أثر العوامل التالية: (العوامل السلوكية والتنظيمية، وأجهزة وبرامج الحاسوب، والعوامل البيئية، ونماذج القرارات الإدارية) على كفاءة وفعالية هذه النظم، وشملت هذه الدراسة (9) بنوك أردنية وأعدت لأغراض جمع البيانات استبانة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، وتم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي والانحراف المعياري والتوزيع الطبيعي المعياري Z لاختبار بيانات الاستبانة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين جميع العوامل محل الدراسة من جهة وكفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية من جهة أخرى ولكن بقيت درجة التأثير غامضة بسبب دمج المتغيرات المتعلقة بفعالية النظم مع المتغيرات المتعلقة بكفاءة النظم الذي تتقاطع أحياناً وتتعارض في كثير من الأحيان.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة، بأنها تناولت موضوعاً جديداً وهو نظم تشغيل البيانات الإلكترونية بالتطبيق على البنوك التجارية الكويتية، وهو ما لم تتناوله الدراسة السابقة.

دراسة مجاهد (2002) بعنوان: " استخدام المراجعين لنظام دعم اتخاذ القرار في تقييم احتمال التحريف الجوهري في التقارير المالية بالتطبيق على بيئة المراجعة في جمهورية مصر العربية".

تهدف هذه الدراسة إلى استخدام نظام دعم اتخاذ القرار في تقدير احتمال التحريف الجوهري في التقارير المالية، بما يمكن من رفع كفاءة المراجع في تنفيذ مهام عملية المراجعة، حيث يتعرض المراجع للعقوبات القانونية و/ أو النظامية نتيجة فشله في اكتشاف التقارير المالية المحرفة، لوجود ارتباط إيجابي بين نشر قوائم مالية محرفة والقضايا المرفوعة ضد المراجع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحقيقاً لهذا الهدف تناولت الدراسة نظام دعم اتخاذ القرار المستخدم في تنفيذ مهام عملية المراجعة، وجاء فيها أن نظام دعم اتخاذ القرار يتكون من نظام لإدارة البيانات ونظام لإدارة النماذج ونظام للتحكم في واجهة المستخدم.

اعتمد الباحث على عوامل الخطر الواردة في كل مجموعة باعتبارها تفسيرات للخطأ وفقاً لنظام دعم اتخاذ القرار، وذلك في شكل قائمة التفسيرات المختصرة، لأن هذه التفسيرات مستخلصة من نشرة معايير المراجعة رقم (82) – الصادرة عن إحدى أكبر الهيئات المهنية - وبالتالي فهي لا تحتاج من المراجع لإضافة تفسيرات أخرى.

وخلصت الدراسة إلى أن نظام دعم اتخاذ القرار يستطيع التفرقة بين الحالات المحرفة تحريفاً جوهرياً وبين الحالات غير المحرفة بسهولة، حيث يحتوى هذا النظام على تفسيرات عن أحداث غير متوقعة تساعد المراجع في تشخيص وإيجاد التفسيرات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بتقدير احتمال وجود هذه التحريفات في الشركة محل المراجعة، على أن يكون الاعتماد الأساسي على عوامل الخطر المحددة في نشرة معايير المراجعة رقم (82) كأساس في إيجاد التفسيرات اللازمة لنظام دعم اتخاذ القرار، مع التطبيق على بيئة المراجعة في جمهورية مصر العربية.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أنها تناولت الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات الإلكترونية، أما الدراسة السابقة فتناولت موضوع احتمال التحريف الجوهري في التقارير المالية.

ب- الدراسات الأجنبية

دراسة Lanza لعام (2008) بعنوان: " The Manual Audit, Please It's time to Audit Through (Not Around) the Computer".

تهدف هذه الدراسة إلى توجيه نظر المراجع إلى أهمية استخدام أسلوب المراجعة من خلال الحاسب بدلاً من أسلوب المراجعة حول الحاسب.

حيث جاء في الدراسة أنه نتيجة للتزايد المستمر في الشكل الإلكتروني للبيانات في الشركات محل المراجعة، فقيام المراجع باستخدام الأسلوب اليدوي في المراجعة يعد غير مجدٍ، ومن ناحية أخرى فإن استخدامه لبرامج قوية كما في برنامج ACL وبرنامج IDEA – ما يسمى بالمراجعة من خلال الحاسب – تزيد من سرعة تنفيذ مهام عملية المراجعة وبنفس التفاصيل المطلوبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدراسة إلى أن استخدام أسلوب المراجعة من خلال الحاسب يزيد من كفاءة وفعالية تنفيذ مهام عملية المراجعة لما يوفره من مزايا عديدة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أن الدراسة الحالية تناولت علاقة الرقابة الداخلية بنظم تشغيل البيانات الإلكترونية، أما الثانية فتناولت أهمية استخدام الحاسوب في المراجعة.

دراسة (Lily Bi, 2006) بعنوان: "What are the Tope Risk of IT Out Sourcing?". تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر قيام الشركة بتصميم نظام تدقيق محوسب مناسب للشركة على قدرتها في إدارة المخاطر من ناحية وأمن وحماية معلوماتها من ناحية ثانية.

استخدم الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي للكشف عن العلاقة بين التدقيق باستخدام الحاسوب وكفاءة إدارة الشركة في إدارة مخاطرها وحماية معلوماتها من الاختراق مستنداً إلى معايير التدقيق الدولية التي تطرقت لهذه الجوانب.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها

1. إن نجاح أو فشل نظام التدقيق يعتمد على درجة توافق نظام التدقيق مع طبيعة وإجراءات العمل في الشركة وأن ذلك يعتمد على رغبة الإدارة والموظفين في الانتقال من التدقيق التقليدي اليدوي الآلي وتوفر الإمكانات المادية والفنية لتحقيق ذلك.
2. لا يوجد نظام تدقيق آلي مناسب يتواءم مع جميع قطاعات الأعمال إذ لا بد من إجراء تعديلات علية ليتواءم بشكل كامل مع الشركة التي ترغب في تطبيقه.
3. إن أنظمة التدقيق الآلية التي تصمم على أسس سليمة ومتوافقة مع إجراءات عمل الشركة تحقق درجة عالية من الأمن للمعلومات والحد من احتمالية اختراقها من الآخرين.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أن الأولى تناولت الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات أما الأخرى فتناولت أثر تصمم نظام تدقيق محوسب على قدرات الشركة.

دراسة رابن (Rabin, 2004) بعنوان: " Determinants of Auditors Attitudes Toward Creative Accounting".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات المدققين نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية، والعوامل التي تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية في بريطانيا. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن اتجاهات المدققين نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتمد على طبيعة الأسلوب المستخدم، وموقف الإدارة من هذه الممارسات وأشارت كذلك إلى أن ممارسة المحاسبة الإبداعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتـأثر بعـدد من العوامـل الداخلية والخارجية، وتتمثل العوامل الداخلية منها بنتائج مالية غير متوقعة، والرغبة في الحصول على تمويل وقروض خارجية وضعف السيطرة على المنشأة الناجم عن ضعف الإدارة وأخلاق المديرين والنظام الإداري المسـتخدم، فيما إذا كان هناك تركيز للصلاحيات بأيدي أفراد محددين أم لا، أما العوامل الخارجية فتتمثل في تركيبة ملكية المنشأة (ملكية فردية أم مؤسسية).

وتتميز الدراسـة الحالية عن الدراسـة السـابقة في أن الأولى تعرضـت لموضـوع الرقابة الداخلية لنظم تشـغيل البيانات الإلكترونية أما الثانية فتناولت قياس اتجاهات المدققين نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية.

دراسـة (Stabings & Raupelien, 2003) بعنوان "Development of a Model for Evaluation the Effectiveness of the Accounting Information System". هدفت هذه الدراسة إلى البحث في نماذج وطرق تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية القائمة على الحاسب الآلي، وإمكانية استخدامها وتطوير نموذج متطور لتقيم فـاعليـة هـذه النظم من الجوانب الاقتصـــادية والاجتماعية والتقنية، وقد اعتمـدت على الدراســـة العملية في حقل ضـــيق وعلى طرق المقارنة والتحليل المنطقي وطرق التحليل متعددة المعايير.

وأشـــارت نتائج الدراســـة بأن خصـــائص نظم المعلومات المحاســـبية لها أهمية مختلفة ويمكن التعبير عنها بمقاييس كمية ونوعية وأن نجاح اسـتخدامها يتوقف على الاختيار الصـحيح لمكونات النظام كما أن فاعلية نظم المعلومات المحاسبية يمكن اعتبارها بمثابة الاستخدام النجاح لهذه النظم الذي يؤمن احتياجات المسـتخدم كما خلصـت الدراسـة إلى نموذج متطور لتقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسـبية يتمتع بالانفتاح ووضـوح المحددات ويسـمح بتقييم فاعلة النظم المحاسـبية من الجوانب الاقتصـادية والاجتماعية وتقييم المؤشرات المختلطة (كمية/نوعية) للفاعلية.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أن الأولى بحثت موضوع الرقابة الداخلية لنظم تشـــغيـل البيـانات أما الثانية فبحثت موضـــوع تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاســـبية القائمة على الحاسوب.

دراسـة أولفراس وأمات (Oliveras & Amat, 2003) بعنوان: " The Struggle Against Creative Accounting: Is True Fairer View, Part of the Problem or Part of the Solutions?".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح بعض الجوانب والأدلة على الممارسات المحاسبية الإبداعية وعلاقتها بأخلاقيات ممارسة مهنة المحاسبة عند التعامل مع الأصول غير الملموسة **Intangibles** وذلك بسبب زيادة الأصول غير الملموسة أو تخفيضها، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن هذا النوع من الأصول يحمل أهمية كبيرة ويحتل مكانة إستراتيجية في عمليات تقييم أداء المنشآت.

ووجدت الدراسة كذلك أن غالبية استخدامات أساليب التلاعب في الأصول غير الملموسة للمنشآت كانت تستهدف ترغيب المؤسسات المصرفية لمنح المنشآت قروضاً عند طلب ذلك.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة، بأنها تناولت موضوعاً جديداً وهو نظم تشغيل البيانات الإلكترونية بالتطبيق على البنوك التجارية الكويتية، وهو ما لم تتناوله الدراسة السابقة.

دراسة منتجمري (Montgomery et al.,, 2002) بعنوان: " **Auditors: New Procedures for detecting Frauds**"

هدفت هذه الدراسة إلى توسيع إجراءات التدقيق وتطويرها وذلك لمنع الاحتيال في البيانات المالية المعدة إلكترونياً والخروج بأساليب جديدة وذلك بغض النظر عن تجربة المدققين سابقاً، والاعتقادات لديهم حول أمانة ونزاهة الإدارة وبيان البرامج الأكثر فعالية في كشف الاحتيال في البيانات المالية. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أن المدقق يطلب منه تطوير أسلوب التدقيق بما يتكافأ مع خطر الاحتيال.
- ويطلب من المدقق أيضاً أن يقوم بأساليب فحص أكثر شمولاً، بالإضافة إلى التركيز على الأخطار الناتجة من عدم السيطرة الكافية على الرقابة الداخلية كما أنه قد يتطلب في بعض الأحيان من المدقق أن يغير طبيعة عملية التدقيق وتغيير توقيت التدقيق.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أن الأولى تناولت الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات أما الثانية فإنها تناولت موضوع توسيع إجراءات التدقيق وتطويرها لمنع الاحتيال في البيانات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

مقدمة

يتضـمن هذا الجزء عرضـا لمنهجية الدراسـة، مجتمعها، مصـادر جمع البيانات، أداة الدراسـة، صدق وثبات الأداة، وأخيرا أساليب التحليل الإحصائية:

ولتحقيق أهداف الدراسـة اتبع الباحث الأسـلوب الاسـتقرائي والمنهج الوصـفي لملاءمته لأغراض الدراسـة الحالية وذلك من خلال مراجعة الأدب النظري والدراسـات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الجانب التطبيقي في الدراسة من خلال إجراء مقابلات مع عينة الدراسة في البنوك التجارية الكويتية (ملحق الدراسة "استمارة الأسئلة الموزعة على المشاركين في الدراسة")

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الـدراسـة من جميع مدققي الحسـابات الداخلية في البنوك التجارية الكويتية العاملة في الكويت سـواء تعود ملكيتها إلى كويتيين أم إلى أجانب، ونظرا لصـغر حجم مجتمع الدراسـة قام الباحث بإجراء حصر شامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم اختبار العينة وفق الجدول التالي:

جدول يوضح توزيع أفراد الدراسة

العينة المختارة	اسم البنك	عدد المدققين الداخلين
1	بنك الكويت الوطني	12
2	بنك الخليج	8
3	البنك التجاري الكويتي	10
4	البنك الأهلي الكويتي	8
5	بنك الكويت و الشرق الأوسط	7
6	بنك الكويت الدولي	7
7	بنك برقان	8
8	بيت التمويل الكويتي	16
9	بنك بوبيان ش.م.ك	7
المجموع		83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحدة المعاينة

تكونت وحدة المعاينة من مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الكويتية.

مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة الحالية على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات اللازمة لها، وهما:

- مصادر ثانوية: من خلال مراجعة الأدبيات والكتب والدوريات والدراسات السابقة المحاسبية المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية، ومفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها، وإجراءات الرقابة في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات، كما قام الباحث بمراجعة التقارير والدوريات والمجلات وأوراق العمل المتخصصة والأبحاث في البنوك والتي تتناول موضوع الرقابة الداخلية.
- مصادر أولية: وذلك من خلال إجراء مقابلة شخصية مع أفراد عينة الدراسة والمكونة من العاملين في أقسام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية، حيث تم تطوير أسئلة المقابلة بالرجوع إلى الأدب النظري واستشارة المختصين في موضوع الرقابة الداخلية على نظم تشغيل البيانات الالكترونية.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على وسيلة المقابلة لجمع البيانات المرتبطة بعينة الدراسة، والتي قاست متغيرات الدراسة، حيث تم تطوير أسئلة المقابلة من خلال الوقوف والاطلاع على الجانب النظري لموضوع الدراسة.

صدق وثبات أداة الدراسة

تم عرض أسئلة المقابلة على مجموعة من المحكمين من أساتذة المحاسبة المختصين، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، للتحقق من مدى ملاءمة أسئلة المقابلة، وتم الأخذ بملحوظاتهم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة، وتم إجراء التعديلات المطلوبة، بشكل دقيق يحقق التوازن بين مضامين أسئلة المقابلة.

أساليب تحليل البيانات

تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بوساطة المنهج النوعي، وذلك من خلال إجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة، وجمع البيانات منهم، والتكرارات وحساب النسب المئوية وفقاً لإجاباتهم، ثم عرض نتائج المقابلات ومن ثم مناقشتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

مناقشة أسئلة المقابلة

يستعرض الباحث في هذا الفصل أسئلة المقابلة التي أجريت مع أفراد عينة الدراسة، واستجابات أفراد العينة على هذه الأسئلة، ومناقشة هذه النتائج في ضوء أسئلة الدراسة.

السؤال الأول: كيف تتم الرقابة (وكيفية تقييم) نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية؟

بعد إجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة تبين للباحث أن (40%) من أفراد العينة قد أبدو تفهماً تاماً لهذا السؤال، كما أن (50%) منهم احتاجوا إلى توضيحٍ من الباحث حول المقصود بالسؤال، أما باقي أفراد العينة (10%) فأبدوا عدم فهمهم للسؤال، مما تتطلب من الباحث عرض وجهة نظره حوله، حتى تأكد له فهم أفراد العينة لفحوى السؤال. وفيما يلي يلخص الباحث ما استسقاه من أفراد العينة من معلومات وبيانات كما يلي:

1. تتبع البنوك التجارية في الكويت سياسات وإجراءات، رقابية تضعها الإدارة بغرض التأكد من تنفيذ القرارات، وخط الإدارة بالطريقة الصحيحة والملائمة.
2. إن هذه الإجراءات والسياسات متنوعة بحسب نوع العمليات ونوع النشاط الذي تمارسه الشركات والبنوك.
3. إن العاملين في البنوك التجارية الكويتية يستطيعون من خلال ما اكتسبوه من خبرات من خلال الدورات التدريبية المختلفة التي تعقدها الإدارة معرفة الإجراءات والسياسات التشغيلية في البنوك التجارية، مما يسهم في تطوير وتحسين العمليات والأنشطة الإلكترونية داخل تلك البنوك، مما ينعكس إيجاباً على نوعية الخدمات المقدمة لجمهور المتعاملين مع تلك البنوك.

كما يبين الباحث أن أفراد العينة بينوا أنه هناك آلية يمكن من خلالها تقسيم الإجراءات الرقابية كما يلي:

1. الإجراءات والسياسات المتعلقة بالموظفين.
2. إجراءات تقسيم العمل.
3. إجراءات تتعلق بالفحص الدوري لعمل الموظف من قبل موظفين آخرين.
4. تحديد الصلاحيات والمسؤوليات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما لاحظ الباحث أن أفراد العينة قد أبدو تفهماً حول الطريقة التي يتم من خلالها تلخيص البيانات حول كيفية تقييم نظم الرقابة الداخلية وكما يلي:

1. دراسة النظام وفهمه.
2. فهم بيئة الرقابة.
3. تقييم المخاطر.
4. فهم ودراسة الإجراءات الرقابية.
5. فهم النظام المحاسبي.

ويلخص الباحث أيضاً جانباً من آراء أفراد عينة الدراسة والذين بينوا أنه يمكن فهم كيفية تقييم نظام الرقابة الداخلية كما يلي:

1. التقرير الوصفي.
2. خرائط تدفق المعلومات.
3. التقييم المبدئي.

السؤال الثاني: ما هو تأثير أنظمة قواعد البيانات على نظام المحاسبة وأنظمة الرقابة الداخلية؟

للإجابة عن هذا السؤال أجرى الباحث المقابلات مع أفراد عينة الدراسة، وقد لاحظ الباحث على أن أفراد العينة قد أبدوا تفهماً وبنسبة عالية جداً بلغت (90%) لمضمون هذا السؤال ولكن (10%) من أفراد العينة لم يتجاوبوا مع هذا السؤال مبررين ذلك بأنهم لا يفهمون مضمونه وليس لديهم قدرة بالإجابة عنه، فحاول الباحث أن يعطي مزيداً من الشرح والتوضيح حول ماهية هذا السؤال، ومع تكرار المحاولات وجد الباحث أنه لا بد من مزيدٍ من التوضيح حول آلية هذا السؤال وعندما تأكد أنه قد تم إيصال الفكرة لهم طرح السؤال مرة أخرى من خلال المقابلة، ويلخص الباحث فيما يلي إجابات أفراد العينة والتي بينت أن قواعد البيانات تهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير، كما أن هذه الأهداف تساعد في ما يلي:

- التأكد من معالجة كل العمليات.
- إن العمليات المعالجية قد تمت بشكل صحيح ودقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم وضـح بعض أفراد العينة أن هناك بعض العوامل التي يجب مراعاتها في تصـميم أسـاليب الرقابة المحاسبية تتمثل في:

1. سلطة إقرار العمليات.
2. دقة البيانات وشموليتها.
3. دقة معالجة البيانات.
4. التوقيت المناسب في المدخلات والمعالجة والمخرجات.
5. حماية نظام الكمبيوتر وأجهزته.
6. الفعالية والتكلفة.

السـؤال الثالث: ما هي فلسـفة توجه الإدارة ونموذجها التشـغيلي لنظم البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية؟

قـام الباحث بعمل المقابلات مع أفراد عينة الدراسـة، حيث اتضـح له أن معظم أفراد عينة الدراسـة قد أبدوا فهماً واضـحاً لهذا السؤال بنسبة (98%)، أما باقي أفراد العينة فاحتاجوا إلى مزيدٍ من التوضيح، حيث تبين من خلال المقابلات أنهم ليس لديهم فكرة واضحة عن هذه الفلسفة، وهذا تطلب من الباحث أن يعطي توضـيحاً لذلك، وفيما يلي فإن الباحث اسـتخلص الأفكار التي طرحها المقابلون أثناء المقابلة وتتلخص في:

1. التخطيط والإشراف والرقابة على العمليات.
2. الفصل بين الوظائف، وتحديد الصلاحيات والواجبات ودرجة المركزية واللامركزية.
3. أن هـذه الفلسـفة تؤثر على نظام الرقابة الداخلية، ففي النظام المركزي يتم التركيز على صـفات الشـخص متخذ القرار، أما في النظام اللامركزي وبسبب تفويض الصلاحيات وتعدد متخذي القرارات فإن التركيز يكون على السـياسـات والإجراءات المتعلقة بتفويض الصـلاحيات. كما يجب أن تتصـف الإدارة في ظل هذه البيئة بالمرونة والقابلية لاستيعاب التطورات المستقبلية.

السؤال الرابع: ما هي إجراءات الرقابة والتشغيل في البنوك التجارية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بإجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة، حيث تبين له أن أفراد العينة لديهم معرفة وإلمام بإجراءات الرقابة والتشـغيل في البنوك التجارية، وقد يعزى ذلك إلى أن هؤلاء العاملين لديهم خبرة واضـحة بهذه الإجراءات الرقابية والتشغيلية، ومن هنا فقد استطاع الباحث أن يستخلص إجابات متنوعة من أفراد عينة الدراسة حول إجراءات الرقابة والتشغيل في البنوك التجارية الكويتية، ويلخص الباحث فيما يلي هذه الإجابات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبـدى عـدد من أفراد العينـة بلغـت نســبتهم (99%) من أفراد العينـة أن الإجراءات الرقابية والتشغيلية في البنوك الكويتية في ما يلي:

1. حماية أجهزة الحاسب من إساءة الاستعمال والتلاعب فيه.
2. حماية البرامج من الدخول غير المصرح فيه.
3. التأكد من سلامة ودقة تداول البيانات داخل الأجهزة.
4. حماية الملفات بطريقة الأجيال الثلاثة لحفظ هذه الملفات.
5. حماية الأجهزة من التلف والتخريب المعتمد.

كما أبـدى بقيـة أفراد العينـة، أن هناك إجراءات رقابية وتشــغيلية تجرى في البنوك الكويتية وتتمثل في ما يلي:

1. الرقابة على المدخلات، وهي المرحلة الأولى من مراحل معالجة البيانات، وتهدف إلى تأكيد صــحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية.
2. الرقـابـة على العمليـات، وهي المرحلـة الثـانيـة من مراحـل معـالجـة البيانات وتهدف إلى التأكد من أن العمليات والإجراءات الرقابية والتشغيلية تسير بشكل مناسب.
3. الرقـابـة على المخرجـات، وهي المرحلة الثالثة من مراحل معالجة البيانات وتهدف إلى التأكد بأن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معالجة البيانات ضمن الإجراءات الرقابية والتشغيلية.

الســؤال الخـامس: مـا هو الـدور (الوظيفـة) التي تقـدمها خرائط تدفق المعلومات في البنوك التجارية الكويتية؟

للإجابة عن هذا الســؤال، أجرى الباحث المقابلات مع أفراد عينة الدراســة، حيث تبين له أن العديد منهم ليس لديه إلمام بالمقصــود بخرائط تدفق المعلومات، وأبدى البعض معرفةٍ بها مما تطلب من الباحث أن يعطي موجزاً عن خرائط تدفق المعلومات وكيفية اسـتخدامها في البنوك التجارية، وذلك حتى تكون تلك المعلومة واضــحة أمام أفراد عينة الدراســة، وكي يتأكد الباحث من مدى معرفة وفهم أفراد العينـة بالمقصــود بخرائط تدفق المعلومات قام الباحث بطرح الســؤال مرة أخرى، وتبين له من خلال الإجابات أن أفراد العينة أصــبحت لديهم قدرة مرتفعة على الإجابة عن هذا الســؤال، وفيما يلي يلخص الباحث المعلومات التي حصل عليها من المقابلين وكما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تعمل كل خريطة من خرائط تدفق المعلومات ضـمن نوع من العمليات من منشأها وحتى نهايتها، وما يتعلق بها من وثائق ومستندات وملفات.
2. إن هذا الأسلوب يسمح بتوثيق شامل لكل أجزاء النظام بسبب التبسيط باستخدام الرموز.
3. إنه يعطي صورة واضحة عن النظام ويقلل من فرص سوء الفهم.
4. إن من المآخذ عليه، الافتقار إلى المصطلحات الموحدة في الوصف أو في أشكال الرموز المستخدمة.

السؤال السادس: كيف يتم اختبار تطبيق الإجراءات الرقابية في البنوك التجارية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بإجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة وتبين له أن هناك إدراكاً ووعياً واضحاً بمحتوى ومضمون هذا السؤال، وأنه لا توجد حاجة لإعطاء مزيد من التوضيح حول المقصـــود به، وهذا أعطى فرصـــة للباحث من أجل الحصـــول على بيانات ومعلومات معمقة، ويلخص البـاحـث فيما يلي الآليـة التي يتم من خلالهـا اختبـار تطبيق الإجراءات الرقـابيـة في البنوك التجـاريـة الكويتية حسب ما أورده أفراد عينة الدراسة، وكما يلي:

1. التأكد من أن إجراءات الرقابة تطبق وتنفذ كما هو مخطط لها، حيث من المعلوم أن أفضـــل النظم الرقابية إذا لم توضع موضع التنفيذ فلا فائدة منها.
2. اسـتخدام وسـائل مختلفة يمكن من خلالها تقييم تطبيق هذه الإجراءات ومنها الفحص المسـتندي، وكذلك إتباع أســـلوب لملاحظة ومقارنة أداء المنشـــأة بالمنشـــآت الأخرى، وكذلك اســـتخدام نظم تشـغيلية آلية مناسـبة وغير ذلك من الوسائل التي يمكن من خلالها اختبار آلية تطبيق نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية.

السؤال السابع: ما المخاطر الناجمة عن اختفاء السجلات المادية في البنوك التجارية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بإجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة، حيث تبين له أن أفراد العينة لديهم إدراكٌ وفهمٌ واضـــحٍ بموضـــوع الســـجلات المادية والمخاطر التي يمكن أن تنجم من اختفائها، وفيما يلي يلخص الباحث إجابات أفراد عينة الدراســـة، والتي بينت أن هذه المخاطر تتمثل في ما يلي:

1. نقص تكامل العمليات نتيجة فقد بعض البيانات أثناء عملية الإرسال.
2. عدم قدرة وإمكانية نظام تتبع العمليات وتسلسلها أن يكتشفها ويلاحظ المفقود غير المرئي منها أو العمليات المتكررة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. وجود خلل في الذاكرة الرئيسة.

السؤال الثامن: ما هي وإجراءات الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة، حيث تبين من خلال إجراء المقابلات أن (80%) من أفراد العينة لديهم إلمامٌ واضح بهذه الإجراءات الرقابية لنظم تشغيل البيانات الإلكترونية، وأن الجزء الباقي ليست لديه فكرة واضحة عن ذلك، مما تطلب من الباحث إعطاء مزيد من التوضيح حول هذا السؤال، فقام الباحث بإعطاء فكرة موجزة حول هذا الموضوع، ثم قام بطرح السؤال مرة أخرى، وفيما يلي عرضٌ لتلك الإجراءات التي أوردها أفراد العينة حول نظم تشغيل البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية، وكما يلي:

1. وجود خطة تنظيمية أو هيكل تنظيمي سليم.
2. وجود نظام محاسبي ملائم.
3. وجود إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات.
4. توافر كفاءة واضحة للقوى العاملة.

كما أورد أفراد العينة أن هناك إجراءات أخرى لها أثر على نظم تشغيل البيانات الإلكترونية تتمثل في:

1. إن إجراءات الرقابة الداخلية في ظل نظم بيئة التشغيل الإلكتروني لها تأثير على تصميم كل من النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المتعلقة به من حيث إنها تؤثر على اختيار نظام الرقابة الذي يعتمد على طبيعتها وتوقيتها.
2. قيام المنشأة بتشكيل هيكل تنظيمي والقيام بإجراءات لإدارة أنشطة التشغيل الإلكتروني مع التركيز على الإجراءات التالية، وتتمثل في تركز الوظائف والمعلومات، وتركز البرامج للبيانات.

السؤال التاسع: ما هي إجراءات الرقابة الملائمة التي يعتقد أنها تسهم في معالجة البيانات في البنوك التجارية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بإجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة، حيث وجد الباحث أن (80%) من أفراد عينة الدراسة لديهم فهمٌ واضح لإجراءات الرقابة الملائمة التي تسهم في معالجة البيانات، كما تبين للباحث أن (20%) من أفراد العينة ليس لديهم تصور واضح لإجراءات الرقابة الملائمة التي تسهم في معالجة البيانات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما فرض على الباحث أن يزيد من توضيح السؤال، وأدى ذلك إلى أن زادت نسبة الذين لديهم تصور واضح حول إجراءات الرقابة الملائمة في البنوك التجارية بنسبة (90%)، وهذه النسبة تعد كافية لتغطية هذا السؤال، ومن خلال هذا الفهم وهذا التصور استطاع الباحث أن يلخص هذه الإجراءات الرقابية الملائمة التي تسهم في معالجة البيانات، كما أوردها أفراد عينة الدراسة وكما يلي:

يمكن تحقيق إجراءات الرقابة الملائمة والتي تسهم في معالجة البيانات من خلال:

1. الرقابة من خلال الوحدات الآلية والبرامج.
2. رقابة إمكانية التوصل إلى النظام.

كما أورد بعض أفراد العينة أنه يمكن تحقيق إجراءات الرقابة على معالجة البيانات من خلال:

1. إجراءات الرقابة الوقائية.
2. إجراءات الرقابة التحذيرية
3. إجراءات الرقابة العلاجية.

السؤال العاشر: ما هي أهم الإيجابيات والسلبيات للتشغيل الآلي للبيانات في البنوك التجارية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بإجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة، حيث تبين له أن أفراد عينة الدراسة يتباينون في تحديد تلك الإيجابيات والسلبيات، حيث لاحظ الباحث أن أفراد العينة قد يكون لدى البعض منهم إلمام بواحدة أو اثنتين من هذه الإيجابيات أو السلبيات، وبعد الانتهاء من المقابلات استطاع الباحث أن يقوم بحصر شامل لهذه الإيجابيات والسلبيات، والتي يمكن إبرازها في ما يلي:

1. الإيجابيات:
   - أ- سرعة إنجاز المهمات.
   - ب- الدقة في الإنجاز وصحة البيانات.
   - ج- تقليل الجهد المبذول.
2. السلبيات:
   - أ- اختفاء السجلات المادية.
   - ب- مخاطر تتعلق بسند المراجعة.
   - ج- مخاطر تتعلق بالغش وسهولة التلاعب.
   - د- مخاطر تتعلق بفيروسات الحاسوب.
   - هـ- مخاطر تتعلق بالعاملين بنظم المعلومات القائمة على استخدام الحاسبات الإلكترونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السـؤال الحادي عشر: ما هي العلاقة برأيك بين الإشراف الإداري ومراقبة تنفيذ نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بإجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة، حيث تبين له أن نســبة عالية منه بلغت (90%) لديهم فهمٌ واضــح لطبيعة هذه العلاقة، أما باقي أفراد العينة فليس لديهم تصور واضح حول طبيعة هذه العلاقة، وهنا أورد الباحث بعض المعلومات لتوضيح تلك العلاقة، ثم قام بطرح السـؤال، وفيما يلي يلخص الباحث إجابة أفراد عينة الدراسـة والتي تمثلت في وجود علاقة واضــحـة بين الإشراف الإداري ومراقبـة تنفيـذ نظام الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية، حيث يتم من خلاله التأكد من أن نظم تشــغيل البيانات الإلكترونية تســير بشــكل مناســب بدءاً من المدخلات ثم العمليات ووصولاً إلى المخرجات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الإطار المقترح

وعلى ضــوء النتائج التي توصــلت إليها الدراســة قام الباحث بإعداد إطار مقترح لتطوير نظم تشغيل البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية. ويوضح الشكل التالي النموذج المقترح من قبل الباحث:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (5)

الإطارالمقترح من قبل الباحث

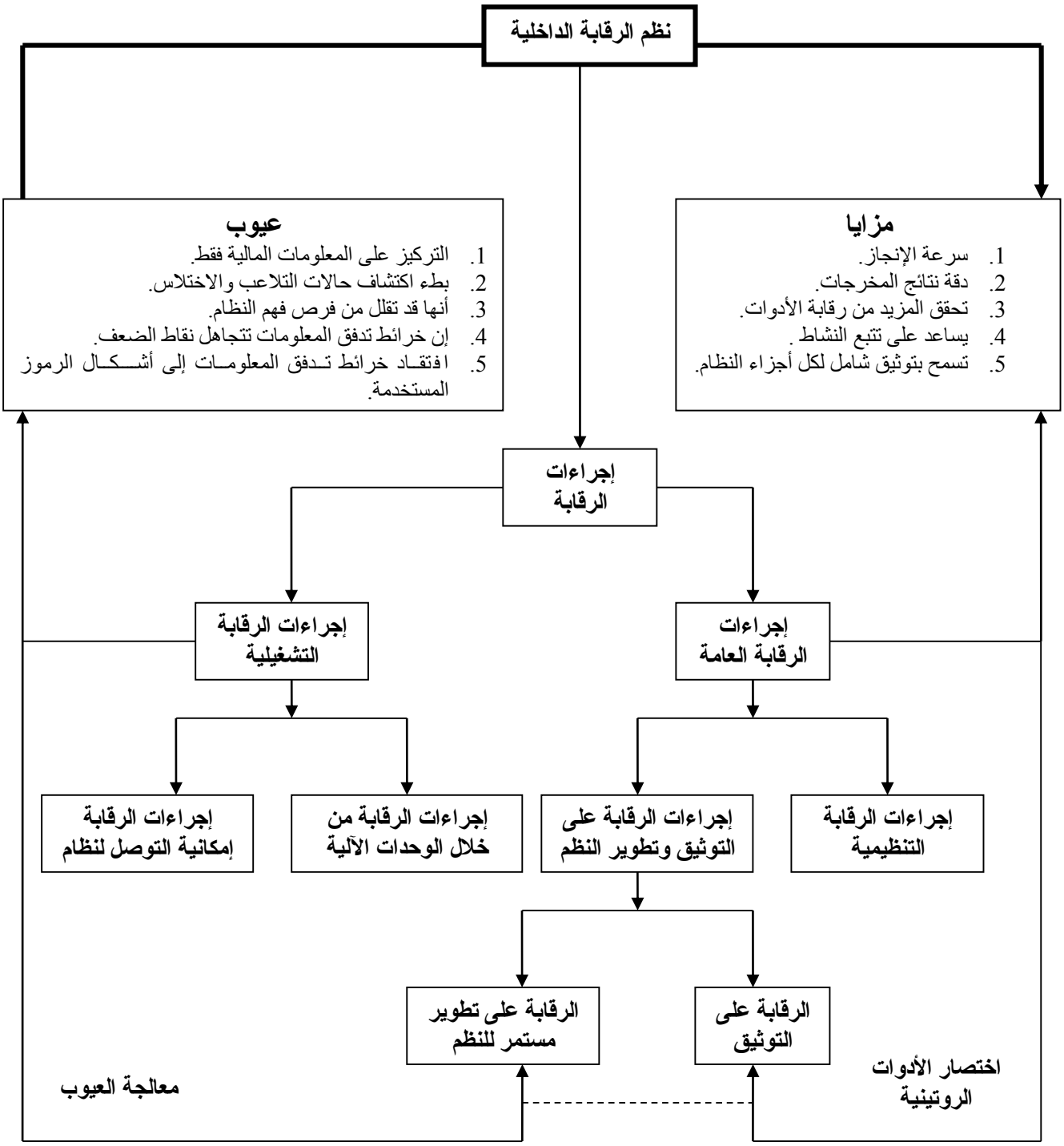

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص النتائج

على ضوء المقابلات التي تم إجراؤها مع أفراد عينة الدراسة، تبين أن نسبة الاستجابة العامة على الأسئلة بلغت (85%)، أما نسبة الممتنعين فكانت (10%) ونسبة الذين أبدوا عدم الفهم (5%)، هذا يعني أنه قد تم قبول فرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض لتلك النتائج:

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود تقييم دوري لنظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الإلكترونية.
2. عدم كفاية الإجراءات الرقابية والتشغيلية في البنوك التجارية.
3. عدم وجود فلسفة واضحة للإدارة في نموذجها التشغيلي لتشغيل البيانات الإلكترونية.
4. وجود أثر لقواعد البيانات على نظام المحاسبة وأنظمة الرقابة الداخلية.
5. وجود مخاطر عدة من خلال التشغيل الإلكتروني للبيانات في البنوك التجارية الكويتية وعلى الإدارة أخذ الاحتياطات الإدارية اللازمة.
6. وجود أهميه لخرائط تدفق المعلومات، لعدد من المزايا مثل: سرعة الإنجاز، دقة النتائج "المخرجات" وعدد من العيوب مثل: التركيز على المعلومات المالية فقط، بطء اكتشاف حالات التلاعب والاختلاس، وتعد خرائط تدفق المعلومات ضرورية في ظل بيئة التشغيل الإلكترونية.
7. وجود العديد من مزايا وعيوب نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات إلكترونياً في البنوك التجارية الكويتية.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم وضع التوصيات التالية:

1. ضرورة تفعيل وكفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات الإلكترونية في جميع المنظمات لما لها من أهمية وفائدة.
2. التركيز في مجالات نظم الرقابة الداخلية على نظم وكفاءة وفاعلية نظم تشغيل البيانات الإلكترونية على كل من:
   - د- المدخلات (المستندات).
   - هـ- المخرجات (التقارير المالية).
   - و- عمليات التشغيل (دورة العمل المستندي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أحمد، مهند (2003). الأساليب الفنية الأكثر فعالية من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي في اكتشاف الخطأ والغش في ظل النظم الإلكترونية لمعالجة البيانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
2. البحيصي، عصام محمد والشريف، حرية شعبان (2008). مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية. مجلد 16، العدد 3، ص ص: 895-923.
3. التميمي، هادي (2004). مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
4. جمعة، أحمد (2008). التدقيق والتأكيد الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. الحاروني، عمرو كامل (2006). "دور مراجع الحسابات في مراجعة حسابات الشركات في ظل استخدام الحاسب الآلي-دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، جامعة الأزهر بنين، العدد (21).
6. الحسبان، عطا الله (2004). قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
7. خالد، محمد مطهر (2004). تقييم أداء النظام المحاسبي على الحاسوب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
8. خصاونة، ريم، (2006). أثر تطور المعالجة الإلكترونية على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
9. خطاب، عبد الناصر عبد الله (2002). تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
10. دبيان، السيد عيد وعبد اللطيف، ناصر نور (2004). نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة: الدار الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. دعاس، غسان محمد (2006). نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

12. الرفاعي، غالب عوض وياسين، سعد غالب (2002). الأعمال الإلكترونية في المصارف: حالة الأردن، الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 1، العدد 2.

13. السماتي، سيف الدين (2004). العمليات المصرفية الإلكترونية والإطار الإشرافي، مجلة اتحاد المصارف العربية.

14. شحاته، إبراهيم السيد المليجي (2004). دراسة تطبيقية لأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة المراجعة بجمهورية مصر العربية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2004.

15. الشرقاوي، محمود أحمد (2004). الرقابة المصرفية والضبط الداخلي في ظل العمل المصرفي الإلكتروني، مجلة اتحاد المصارف العربية.

16. شقير، عمر مسعود (2002). الرقابة والتفتيش والتدقيق الداخلي على الفعاليات والأنشطة والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف العربية عبر الوسائل الإلكترونية في التقليل من مخاطر العمل المصرفي، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان.

17. الصباغ، أحمد عبد المولى (2006). "اختبار النظم الخبيرة وتقرير صلاحيتها بواسطة المراجعين"، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة الزقازيق ببنها، العدد الأول، ص ص: 355 – 396.

18. الصبان، محمد سمير و علي، عبد الوهاب نصر (2004). "المراجعة الخارجية-المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

19. صيام، وليد زكريا (2004). تقييم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي، بحث غير منشور، المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

20. طلبه، على إبراهيم (2002). "نموذج مقترح لقياس تأثير العروض التنافسية في مجال المراجعة على قرارات المراجعين والعملاء"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بني سويف-جامعة القاهرة، السنة الثانية عشر، العدد الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21. عبد الكريم، عارف عبد الله (2003). "أثر التطورات المعاصرة في بيئة المراجعة على سلوك المراجعين عند تقدير أتعاب المراجعة في جمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة-جامعة طنطا، مصر.

22. عبد المجيد، محمد محمود (2002). "المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة-النظرية والتطبيق"، كلية التجارة-جامعة عين شمس، المكتبة-قسم المراجع العربية.

23. علي، خالد وشحاته، محمود (2004). نظم الرقابة الإدارية: مدخل إستراتيجي، دار الكتاب الجامعي، الإسكندرية، مصر.

24. فاضل، عبد الكريم (2007). مدى تأثير العوامل البيئية والتنظيمية والسلوكية والتكنولوجية على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية لدى البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

25. قاحوش، نادر (2002). العمل المصرفي عبر الإنترنت: الاعتبارات القانونية، مؤتمر "عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق"، كلية القانون، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

26. القاسم، عبد الرزاق محمد (2000). نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة.

27. القباني، ثناء (2008). مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونياً، كلية التجارة، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية.

28. القصاص، خليل (2005). دور رقابة البنك المركزي الأردني في تحسين وزيادة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في البنوك الجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

29. القطاونة، عادل محمد (2005). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي: دراسة على منشآت المصارف والتأمين المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

30. لطفي، أمين السيد أحمد (2005). "مسئولية وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة"، الدار الجامعية - 84 شارع زكريا غنيم "الإبراهيمية" ص ب 35 رمل الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

31. مجاهد، محمد عبد الله (2002). "تقييم مخاطر بيئة عملية المراجعة المرتبطة بقرار قبول العميل وأثرها على هذا القرار بالتطبيق على بيئة الممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة-جامعة المنصورة، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني.

32. محمد، بسام وقواص، سهام (2000). أسس تحليل نظم المعلومات وتصميمها، منشورات وزارة التربية الأردنية.

33. محمود، صفاء وسيد، أحمد وحسين مصيلحي (2003). "التدريب الإلكتروني عن بعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة-دراسة مقارنة بين مراكز التدريب العربية والأجنبية عبر الإنترنت"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة-جامعة القاهرة فرع بني سويف، العدد الثاني.

34. المطيرى، عبيد بن سعد (2003). "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة"، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الاقتصاد والإدارة-جامعة الملك سعود بالقصيم.

35. معايير التدقيق الدولية (2004). المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة. الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة جمعية المحاسبين القانونيين، الأردن.

36. هندي، همت مصطفى (2000). نموذج إستراتيجي للرقابة وتقييم الأداء في ظل المتغيرات البيئية المعاصرة، بحث مقدم في مؤتمر المحاسبة عن الأداء في مواجهة التحديات المعاصرة، الجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. American Institute of Certified Public Accountants, AICPA, **"Acceptance and Continuance of Clients and Engagements ",** Practice Alert, January, 2004.
2. Basel Committee, (2004). **Electronic Banking Group Initiatives and White Papers.**
3. Boardman P. J. (2004). Analysis and Design of Business Information System, Prentice–hall, P. 115-121
4. Eddy Vaassen, (2002). Accounting Information System, John Wily & Sons LTD, P. 128- 131
5. Hannaford, C. S., (2004). "can computer security really make a difference", **Managerial Auditing Journal.**, pp 15.
6. Hartman, S. W., (2002). "On line database–information. **Available Electronically ', http:/www.luca.com / cap journal / 2002 / 0497/ features / F46.htm**
7. Hinson, Gary, "**Frequently Asked Questions about Computer Auditing"**, isect Ltd, Holmbury St. Mary Surrey RH5 6 LQ, ENGLAND, June, 2004.
8. http://www.deretna.com/vb/showthread.php?t=11956
9. International Accounting Federation (2004). **International Journal of Human Resources Management,** Vol. 5, No. 2, PP. 300-326.
10. Lanza, Richard B., (1998). "The My Manual Audit, Please It's time to Audit Through (Not Around) the Computer", **Journal of Accountancy**, June, 1998.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. Lily, Bi, (2006). **What are the Top Risk of IT Out Sourcing**, the Institute of Internal Auditors**, http://www.theiia.org.**

12. Linas Stabings & Asta Raupelein, (2003). **Development of a Model for Evaluation the Effectiveness of the Accounting Information Systems**, EFITA, 2003 Conference, 5-9, **www.date.hu/eftita2003.18:29GMTPP:339-345.**

13. Mark, R. (2000). COSO Based Auditing, **the Internal Auditor, Altamonte**: Vol. 54, Issue 6, P. 70.

14. McConnell, Donald K., " Audit Redux ", **Journal of accountancy**, Online Issues, January, 2003.

15. Montgomery, Daniel D., (2002). "Auditor's New Procedures for Detecting Fraud", **Journal of Accountancy**, Online Issues, May, 2002.

16. Oliverase, E. Amat, O. Blake, J. (2000). The Struggle Against Creative Accounting: Is True Fairer View, Part of the Problem or Part of the Solutions? Working Paper, **Available in: www.upf.edu.**

17. Rabin, C. E. (2004). **Determinants of Auditors Attitudes Towards Creative Accounting,** University of the Witwaterss, Available in: www.soa.wits.ac.za.

18. Dale Robison, Rory (2002). "Fraud and the Auditor's Roles and Responsibilities in Deterring and Detecting it: An Information System Audit Perspective", **Computer Information Systems Department of Cal Poly Pomona**, June, 2002.

19. Stephen A. Moscove, Mark G. Simkin, Nancy A. Bagrannoff (2001). Core Concepts of Accounting Information System, John Wiley & Sons, INC, P. 254-262

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق الدراسة

أسئلة المقابلة

السؤال الأول: كيف تتم الرقابة (وكيفية تقييم) نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال الثاني: ما هو تأثير أنظمة قواعد البيانات على نظام المحاسبة وأنظمة الرقابة الداخلية؟

السؤال الثالث: ما هي فلسفة توجه الإدارة ونموذجها التشغيلي لنظم البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال الرابع: ما هي إجراءات الرقابة والتشغيل في البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال الخامس: ما هو الدور (الوظيفة) التي تقدمها خرائط تدفق المعلومات في البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال السادس: كيف يتم اختبار تطبيق الإجراءات الرقابية في البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال السابع: ما المخاطر الناجمة عن اختفاء السجلات المادية في البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال الثامن: ما هي إجراءات الرقابة الداخلية لنظم تشغيل البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية؟.

السؤال التاسع: ما هي إجراءات الرقابة الملائمة التي يعتقد أنها تساهم في معالجة البيانات في البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال العاشر: ما هي أهم الإيجابيات والسلبيات التشغيل الآلي للبيانات في البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال الحادي عشر: ما هي العلاقة برأيك بين الإشراف الإداري ومراقبة تنفيذ نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com